



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان



كلية العلوم الاقتصادية والمالية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في الاقتصاد البنكي المعمق

مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص اقتصاد نقدي و بنكي.

من إعداد:

د. العجاج فاطمة الزهراء

السنة الجامعية: 2021-2022

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
أ-ب	فهرس المحتويات
ت	قائمة الاشكال و قائمة الجداول
1	تقديم
14-2	المحاضرة الاولى: الصيرفة و البنوك الالكترونية
11-2	1- ماهية البنوك الالكترونية(تعريف، النشأة، الانماط، الشروط العامة لممارية العمل البنكي، اشكال الصيرفة الالكترونية).
14-11	2- وسائل الدفع الالكترونية(بطاقات الكترونية ،نقود الكترونية، شيكات، اشكال الصيرفة الإلكترونية).
26-15	المحاضرة الثانية: تحرير الخدمات المصرفية
18-15	1- ماهية الخدمات المصرفية(تعريف، مميزات ،دورة حياة الخدمة)
26-18	2- تطوير الخدمات المصرفية(خطوات التطوير، العوامل المؤثرة على تقديم الخدمة الأبعاد ،تحرير الخدمات المصرفية)
35-27	المحاضرة الثالثة: الاندماج المصرفي و البنوك الشاملة
32-27	1-الاندماج المصرفي(تعريف، مراحل الاندماج، انواع، دوافع الاندماج، ايجابيات و سلبيات الاندماج)
35-32	2-البنوك الشاملة(مفاهيم، وظائف البنوك الشاملة، ايجابيات و سلبيات البنوك الشاملة)
48-36	المحاضرة الرابعة: ادارة المخاطر البنكية
41-36	1- ماهية المخاطر البنكية،(تعريف، تصنيف، ادارة المخاطر المصرفية، اساليب تقليل المخاطر)
48-41	2-ادارة السيولة و الربحية في البنوك(مفاهيم، اهمية، مؤشرات السيولة استراتيجية ادارة السيولة، مؤشرات الربحية، العوامل المؤثرة على الربحية)

66-49	المحاضرة الخامسة اتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية
50-49	1-الرقابة على البنوك(تعريف، انواع، الرقابة المصرفية في الجزائر
66-50	2-مقررات اتفاقيات بازل(بازل 1،بازل 2،بازل 3)
76-67	المحاضرة السادسة: التسويق المصرفي
70-67	1-ماهية التسويق المصرفي(تعريف، عوامل انتشار التسويق المصرفي، مراحل تطوره، الاهداف)
76-70	2-المزيج التسويقي(المزيج التقليدي، المزيج الحديث، استراتيجية التسويق)
87-77	المحاضرة السابعة: حوكمة البنوك
84-77	1-ماهية حوكمة البنوك(تعريف، اهداف، مبادئ، الفاعلين الاساسيين في نظام الحوكمة المصرفية)
87-84	2-ركائز الحوكمة(تأثير مقررات بازل على النظام المصرفي ،مدى استقادة البنوك من تطبيق الحوكمة)
91-88	المحاضرة الثامنة: التكنولوجيا المالية و الشمول المالي
91-88	1-التكنولوجيا المالية (المفهوم، مراحل التطور، الخصائص)
93-91	2-الشمول المالي(مفهوم ،اهداف، فوائد الشمول المالي)
93	الخلاصة
ث-خ	قائمة المراجع

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	ايجابيات و سلبيات البنوك الالكترونية	7
(2-1)	الموزع الالي للأوراق	8

9	النشاط الالي للأوراق	(3-1)
10	نهائي نقطة البيع الالكترونية	(4-1)
14	المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر مع الاساليب الحديثة	(5-4)
42	المخاطر المرجحة بأوزانها	(6-4)
53	متطلبات راس المال و راس مال التحوط وفق بال3	(7-5)
63	مراحل تنفيذ بازل 3	(8-5)

قائمة الاشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
17	دورة حياة الخدمة	(1-2)
21	العوامل المؤثرة على الدمة المصرفية	(2-2)
64	تواريخ ادخال الرافعة المالية حسب بازل 3	(3-5)
70	المزيج التسويقي التقليدي	(4-6)
73	المزيج التسويقي الحديث)	(5-6)
74	الاستراتيجية التسويقية	(6-6)
79	مدى استفادة البنوك من تطبيق الحوكمة	(7-7)
83	مبادئ حوكمة البنوك	(8-7)

تقديم

في ظل البيئة المصرفية العالمية الحديثة والتي تتسم بإزالة كافة القيود أمام حركة رؤوس الأموال والاستثمارات عبر الحدود وتزايد المنافسة المحلية والدولية أصبح تحقيق الاستقرار المالي من الأولويات التي تسعى مختلف الأطراف إلى تحقيقه وعلى رأسها المؤسسات المالية الدولية خاصة في ظل ظروف المرحلة الراهنة حيث أصبحت الأعمال التي تقوم بها البنوك عرضة للعديد من المخاطر و التي تستلزم الاهتمام أكثر من خلال ترقية إدارتها و تحت تأثير هذه الظروف كان لزاما على البنوك في أي جهاز مصرفي، أن تسعى إلى تطوير قدراتها التنافسية لمواجهة تلك الأخطار.

تأتي هذه المطبوعة المعنونة بـ **"محاضرات في الاقتصاد البنكي المعق"** من أجل تقديم نظرة شاملة عن المفاهيم والجوانب الأساسية في موضوعات الاقتصاد البنكي و البنوك ، سيما بالنسبة لطلبة السنة اولى ماستر تخصص اقتصاد نقدي و بنكي علوم اقتصادية ، على النحو الذي يتيح تزويد المتلقي بالمعلومات الكافية عن الموضوع في ظل التطورات العالمية التي تشهدها الساحة المصرفية و المالية وإثراء معارفه في واحد من بين أهم مجالات علم الاقتصاد ككل، ويسمح بتكامل مجموع مهاراته وخبراته التي تتقاطع في عديد جوانبها مع موضوعات الاقتصاد البنكي والاقتصاد الكلي وغيرها من المواضيع الأخرى.

شملت المطبوعة مجموعة من المحاضرات كما يلي:

المحاضرة الاولى: الصيرفة و البنوك الالكترونية

المحاضرة الثانية: تحرير الخدمات المصرفية

المحاضرة الثالثة: الاندماج المصرفي و البنوك الشاملة

المحاضرة الرابعة: ادارة المخاطر البنكية

المحاضرة الخامسة: اتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية

المحاضرة السادسة: التسويق المصرفي

المحاضرة السابعة: حوكمة البنوك

المحاضرة الثامنة: التكنولوجيا المالية و الشمول المالي

المحاضرة الأولى: الصيرفة والبنوك الإلكترونية

شهدت الساحة المصرفية خلال العشرية الأخيرة توسعا كبيرا في التكنولوجيا البنكية ومن ابرز مظاهرها انتشار البنوك الالكترونية التي تعد اتجاها حديثا ومختلفا عن البنوك التقليدية لما تحققه من مزايا عديدة. و مع تزايد عمليات التجارة الالكترونية أصبح الاحتياج كبير لنوعية جديدة من البنوك غير التقليدية تتجاوز نمط الاداء الاعتيادي ولا تتقيد بمكان معين أو وقت محدد، وكنتيجة للنمو المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال جاءت البنوك الالكترونية التي ساهمت وبشكل فعال في تقديم خدمات متنوع وبتكاليف منخفضة مختصرة الوقت والمكان .فالبنوك الالكترونية بمعناها الواسع ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية فحسب، بل موقعا ماليا تجاريا، وإداريا، واستشاريا شاملا، له وجود مستقل على الخط يتم التعاقد معه للقيام بخدمات، أو تسوية المعاملات، أو إتمام الصفقات على مواقع الكترونية وهو ما يمثل أهم تحدي في ميدان البنوك الالكترونية، وتظهر المنافسة قوية بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية، وبين المؤسسات الكبيرة والصغيرة ووفقا لذلك سيقوم العملاء بالمقارنة بين خدمة البنوك واختيار الأنسب منها .

1- ماهية البنوك الالكترونية:

تعريفها (Electronic banking):

هناك العديد من المصطلحات التي تطلق على البنوك المتطورة مثل البنوك الالكترونية "Electronic Banking" أو بنوك الانترنت "InternetBanking" أو البنوك الالكترونية عن بعد "Remote Electronic Banking" أو البنك المنزلي "Home Banking" أو البنك على الخط "Online Banking" أو البنوك الخدمية الذاتية "Self-Service Banking" أو بنوك الويب "Web Banking"، وعلى اختلاف المصطلحات فجميعها تشير إلى قيام العميل بإدارة حساباته أو انجاز أعماله المتصلة بالبنك عبر شبكة الانترنت سواء كان في المنزل أو المكتب وفي أي مكان ووقت يرغبه ويعبر عنها "بالخدمة المالية عن بعد".

فالصيرفة الإلكترونية هو إجراء العمليات المصرفية بشكل إلكتروني والتي تعد الأنترنت من أهم أشكالها، وبذلك فهي بنوك افتراضية تنشئ لها مواقع إلكترونية على الأنترنت لتقديم خدمات نفس خدمات موقع البنك من سحب ودفع وتحويل دون انتقال العميل إليها.

اذن: البنوك الإلكترونية ماهي إلا وسيلة الكترونية لنقل المنتجات والخدمات البنكية التقليدية والحديثة إلى العملاء عبر الإنترنت (هي بذلك تمكنهم من الوصول لحساباتهم وإجراء العمليات والحصول على المعلومات دون الحاجة إلى التنقل بين فروع البنك)، وهو ماساهم في اختصار الوقت والجهد والمال بالنسبة للعميل وخفض تكاليف العمل وزيادة الأرباح بالنسبة للبنك، وذلك عن طريق استخدام برمجيات تعرف ببرمجيات الإدارة المالية في كل وقت وفي أي مكان وزمان إما مجاناً أو لقاء رسوم مالية.

نشأة الصيرفة الإلكترونية:

الصيرفة الإلكترونية هو إجراء العمليات المصرفية بشكل إلكتروني والتي تعد الأنترنت من أهم أشكالها بذلك هي بنوك افتراضية تنشئ لها مواقع إلكترونية على الأنترنت لتقديم خدمات نفس خدمات موقع البنك من سحب ودفع وتحويل دون انتقال العميل إليها.

وتعود نشأة الصيرفة الإلكترونية إلى بداية الثمانينات تزامناً مع ظهور النقد الإلكتروني، أما استخدام البطاقات كان مع بداية القرن الماضي في فرنسا على شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي، وبطاقات معدنية تستعمل على مستوى البريد في الولايات المتحدة الأمريكية. وخلال منتصف التسعينات ظهر أول بنك إلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية يميز بين نوعين من البنوك كلاهما يستخدم تقنية الصيرفة الإلكترونية:

-البنوك الافتراضية (بنوك الإنترنت):تحقق أرباحاً تصل إلى ستة أضعاف البنك العادي.

-البنوك الأرضية: وهي البنوك التي تمارس الخدمات التقليدية وخدمات الصيرفة الإلكترونية.

وعموماً يرجع ظهور وانتشار البنوك الإلكترونية نتيجة تفاعل عدة عناصر منها:

-التجارة الإلكترونية: التي تتم باستخدام الوسائل الإلكترونية وخاصة الإنترنت والتي أصبحت تتميز بخصائص عديدة.

-ثورة الاتصالات والمعلومات: التي أدت الى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي ومنه التطلع الى تقديم خدمات مصرفية ومالية متطورة ومتنوعة اعتمادا على ما أنتجته التكنولوجيا وثورة المعلومات.

-وجود منافسة شديدة بين البنوك: بعضها البعض ومع غيرها من المؤسسات المالية هذه المنافسة التي أصبحت لا تقتصر على الاقتصاديات الوطنية بل اكتسبت ابعادا دولية في ظل تحرير التجارة العالمية.

-تزايد دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية: مثل شركات التأمين وشركات الأسواق المالية ومنافستها للبنوك حيث أصبحت تقدم نفس خدمات البنوك.

-تنامي أهمية ودور الوساطة بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية إما في مجال التجارة أو مجال الاستثمار والناجمة عن عولمة الأسواق .

أنماط البنوك الإلكترونية وخدماتها:

ليس كل موقع لبنك على شبكة الانترنت يعني بنكا الكترونيا ووفقا لدراسات عالمية أثبتت أن هناك 3 صور أساسية للبنوك على الانترنت تتمثل في:

1) **الموقع المعلوماتي Informationnel** : وهو المستوى الأساسي للبنوك الإلكترونية أو ما

يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الإلكتروني المصرفي ومن خلاله يمكن للبنك أن يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية، وينضوي هذا النوع من الخدمات على مخاطر متدنية نسبيا بسبب عدم وجود قناة اتصال الكتروني عبر الانترنت تمكن أحدا من الدخول إلى الشبكة وأنظمة المعلومات الداخلية للمصرف.

1- **الموقع الاتصالي Communicative** : يتيح هذا الموقع عملية التبادل الاتصالي بين

البنك والعملاء، مثل البريد الإلكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط وتعديل معلومات القيد والحسابات، والاستفسارات .

2- الموقع التبادلي Transnational : ويمكن من خلاله أن يمارس البنك نشاطاته في بيئة

الالكترونية، كما يمكن للعميل القيام بمعظم معاملاته الكترونيا (سداد الفواتير، ادارة

التدفقات النقدية، اجراء كافة الخدمات الاستعلامية سواء داخل البنك أو خارجه).

الشروط العامة لممارسة العمل البنكي الإلكتروني:

تتشرط التشريعات في المؤسسات الممارسة للأعمال البنكية توفر مجموعة من الشروط:

1) الأهلية لممارسة أعمال البنوك: يجب على أي موقع الكتروني يمارس أعمال البنوك أن

يكون متوفر على جميع الشروط القانونية وحاصل على الترخيص اللازم لممارسة تلك

الأعمال وأن يطبق جميع التعليمات والتوجيهات الصادرة عن البنك المركزي وإلا اعتبرت

أعماله غير قانونية.

2) شروط متعلقة بحماية العملاء .

مزايا البنوك الإلكترونية: أهمها:

1) امكانية الوصول الى قاعدة أوسع من العملاء: تتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها على

الوصول الى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين مع امكانية

طلب الخدمة في أي وقت وعلى طول أيام الأسبوع وهو ما يوفر الراحة للعميل.

2) تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة: تقدم البنوك الإلكترونية كافة الخدمات المصرفية

التقليدية بالإضافة الى خدمات أكثر تطورا عبر الانترنت مثل:

- إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصرف.

- تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونيا.

- كيفية ادارة المحافظ المالية (من أسهم وسندات) للعملاء.

- طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة.

3) خفض التكاليف.

4) زيادة كفاءة البنوك الإلكترونية: وهذا مع اتساع شبكة الانترنت وسرعة انجاز الأعمال عن

البنوك التقليدية مما سهل على العميل الاتصال ببنكه.

5) خدمات البطاقات. توفر البنوك الإلكترونية خدمات متميزة لرجال الأعمال والعملاء ذوي المستوى المرموق مثل خدمات سامبا الماسية والذهبية المقدمة لفئة محددة من العملاء على شكل بطاقات ائتمانية وبخصم خاص، ومن هذه البطاقات بطاقة سوني التي تمكن العميل من استخدامها في أكثر من 18 مليون من أكبر الأماكن، وتشتمل على خدمات مجانية على مدار الساعة برقم خاص، خدمة مراكز الأعمال، الإعفاء من رسوم وعمولات الخدمات البنكية، بالإضافة إلى كثير من الخدمات الخاصة الأخرى

أهم متطلبات البنوك الإلكترونية:

1) البنية التحتية التقنية: تقع في مقدمة متطلبات البنوك الإلكترونية وان البنى التحتية مرتبطة ببنى الاتصالات وتقنية المعلومات التحتية للدولة ومختلف القطاعات وتمثل تقنية المعلومات أهم عنصر بالنسبة للبنى التحتية من حيث الأجهزة والبرمجيات والكفاءات البشرية وهي دعامة الوجود والاستمرارية والمنافسة.

2) التطوير والاستمرارية مع المستجدات: إذ يعتبر التطوير، التفاعلية، التنوع من أهم عناصر متطلبات بناء البنوك الإلكترونية.

3) التفاعل مع المتغيرات: إن التفاعل لا يعني فعلا التعامل مع كل ما هو جديد وإنما يجب أن يكون مع الأفكار والنظريات الحديثة خاصة في حقول التسويق المالي والخدمي.

4) كفاءة الأداء: يجب أن تمتد الكفاءة لأداء نشاط البنك الإلكتروني الى كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية القانونية والاستثمارية والإدارية خاصة وأن هذه الكفاءة يجب أن تقوم على فهم احتياجات الاداء والتواصل التأهيلي والتدريبي.

أهم المخاطر والتحديات التي تواجه البنوك الإلكترونية: يوجد الكثير من المخاطر التي تحيط بعمل البنك الإلكتروني والنقود الإلكترونية إلا أن هذه المخاطر تتباين تبعا لتنوع درجة تطور التقنية المستخدمة وطرق الإقراض المعتمدة وكذلك طبيعة النظم الأمنية ومنها:

1- خطر سعر الفائدة: يتعلق بتحركات غير ملائمة لسعر الفائدة التي قد تخفض من قيمة النقد الإلكتروني وبالتالي تؤثر على الوضع المالي للبن.

2-خطر السيولة: ويشكل خطر كبير للبنوك الإلكترونية المتخصصة ومصدر هذا الخطر هو الزيادة المفاجئة لاستيراد النقود الإلكترونية.

3-خطر السمعة: يتمثل في محاولة لتدمير النظام الأمني عن طريق ادخال فيروس الى نظام البنك الإلكتروني مما يعطل نظام المعلومات.

4-خطر السوق: يأتي من التبادلات الخارجية وقبول العملات الأجنبية في مدفوعات النقد الإلكتروني.

5-خطر الائتمان: يتمثل في التوسع في منح الاعتمادات للزبائن خارج السوق المعتاد خاصة وعندما ترافقه عدم توفر للمعلومات.

6-خطر التحويل الخارجي: يتمثل في عدم إمكانية الإيفاء بالالتزامات للعمليات الخارجية بسبب عوامل اقتصادية سياسية أو اجتماعية.

7-الخطر القانوني: وهذا مصدره الغموض أو الصعوبة في إمكانية تطبيق القوانين خاصة المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني.

الجدول رقم 1 إيجابيات البنوك الإلكترونية وسلباتها:

الإيجابيات	السلبات
امكانية القيام بأية عملية من البنك أو من أي مكان به حاسوب أو خط هاتفي أو مودم.	على المستخدم أن يكون قادرا على التكيف مع استخدام الحاسوب بالإضافة الى اتصاله المستمر بشبكة الانترنت.
تعرض الخدمات على طول ساعات اليوم وخلال أسام الأسبوع مع تنفيذ العمليات وتأكيدها بسرعة فائقة.	اتقان تعامل العميل مع البنوك الإلكترونية يحتاج الى استثمار الوقت والجهد للتعلم.
توفير درجة أكبر من الائتمان حيث تستخدم البنوك الإلكترونية أجهزة تدعم بروتوكول الحركات المالية الآمنة.	إمكانية اختراق الحاسوب.
التحقق من الأعمال الورقية.	نخاطر تشغيلية واستراتيجية.

مهام البنوك الالكترونية:

-التحويل الالكتروني للأموال: تعمل المصارف الالكترونية داخل شبكة المعلومات الدولية عن طريق المشاركة في شبكة حواسيب تتولى التداول الالكتروني لمجموعة من القيود المحاسبية التي تتم بين الدائن والمدين في مختلف المصارف.

-خدمة البطاقات: تقدم المصارف الالكترونية خدمات متميزة للزبائن ذوي المستوى المرموق مثل خدمات سامبا الماسية والذهبية المقدمة لفئة محددة من الزبائن على شكل بطاقات ائتمانية وبخصم خاص.

-النظام المصرفي المباشر مع الزبون: بدأت مجموعة من المصارف العالمية الكبرى في تطبيق النظم المصرفية المباشرة مع الزبائن من الحاسب الالى المتواجد في المنزل او المكتب.ومن خلال هذه الخدمة يستطيع الزبون ان يتمكن من القيام بالعمليات الروتينية مثل تحويل الاموال من حساب لآخر.

-الهاتف المنزلي: انشأت هذه الخدمة مع تطور الخدمات المصرفية في العالم وهذه الخدمة تؤدي لتقادي طوابير الزبائن في الاستفسار عن بعض الخدمات المصرفية وتستمر هذه الخدمة 24 ساعة يوميا .

أشكال الصيرفة الإلكترونية :

الصيرفة الالكترونية من خلال الصرافات الالكترونية :

1- الموزع الآلي للأوراق هو آلة أوتوماتيكية تسمح للعميل عن طريق بطاقة

الالكترونية بسحب مبلغ من المال دون حاجة اللجوء إلى الفرع .

جدول رقم2: الموزع الآلي للأوراق D.A.B

النتائج	التقنية	المبادئ العامة	
- تخفيض نشاط السحب في الفروع	- جهاز موصول بوحدة مراقبة الكترونية تقرأ المدارات	- يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة السحب - يوجد في البنوك،	الموزع الآلي للأوراق D.A.B

المغناطيسية للبطاقة - هذه الأخيرة نسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيا	الشوارع، أماكن أخرى - يعمل دون انقطاع	
---	--	--

المصدر: نعمون وهاب، "النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية واستراتيجية البنوك"، مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات - جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف - الجزائر، يومي 15/14 ديسمبر 2004، ص: 273.

2- الشباك الآلي للوراق (G.A.B) هو أيضا آلة أوتوماتيكية أكثر تعقيدا وتنوعا،

فبالإضافة إلى خدمة السحب النقدي تقدم خدمات أخرى كقبول الودائع،

طلب صك، عمليات التحويل من حساب إلى آخر... إلخ وكل ذلك

والشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق متصلة بالحاسوب الرئيسي للبنك .

جدول رقم 3 الشباك الآلي للأوراق G.A.B

النتائج	التقنية	المبادئ العامة	الشباك الآلي للأوراق G.A.B
- يستعمل من كرف الزبائن في أوقات غلق البنوك، خاصة بالزبون المستعجل	- جهاز موصول بالكمبيوتر الرئيسي للبنك يقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون للرصيد بفضل رمز سري	- يخول لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات منها : السحب، معرفة الرصيد، القيام بتحويلات، طلب شيكات	

المصدر: نعمون وهاب، "مرجع سابق"، ص: 274.

3-نهائي نقطة البيع الالكترونية (T.P.V) تسمح هذه التقنية بخصم قيمة مشتريات العميل من رصيده الخاص بعد أن يمرر موظف نقطة البيع البطاقة الائتمانية على القارئ الالكتروني الموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك بإدخال الرقم السري للعميل (code pin) أين تخصم القيمة من رصيده وتضاف إلى رصيد المتجر إلكترونيا .

جدول رقم 4 نهائي نقطة البيع الالكترونية T.P.V

النتائج	التقنية	المبادئ العامة	نهائي نقطة البيع الالكترونية T.P.V
- يحل مشاكل نقل الأموال ويوفر الأمن	- فروع موصولة بشبكة تجمع بنوكا مختلفة	- يوضع في المحلات حيث يسمح للعميل بتسوية عملياته التجارية بالبطاقة أثناء التسديد	

المصدر: نعمون وهاب، "مرجع سابق"، ص: 275.

(ب)- خدمة الصيرفة الالكترونية عبر الهاتف " الهاتف المصرفي " Phone Bank " مع تطور الخدمات المصرفية على مستوى العالم أنشأت المصارف خدمة " الهاتف المصرفي " لتسهيل إدارة العملاء لعملياتهم البنكية وتقادي البنوك طوابير العملاء للاستفسار عن حساباتهم وتستمر هذه الخدمة 24 ساعة يوميا (بما فيها الإجازات والعطلات الرسمية)، تقدم هذه الخدمة بالاعتماد على شبكة الانترنت المرتبطة بفروع البنك أين تمكن العميل من الحصول على خدمات محددة، فقط بإدخال الرقم السري الخاص به.

- أوامر الدفع المصرفية الالكترونية وخدمات المقاصة الالكترونية :

تأسست خدمات المقاصة الالكترونية عام 1960 "Banker Automated Clearing Services" ويتم من خلالها تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات أشخاص أو هيئات أخرى في أي فرع ولأي مصرف في دولة أخرى كدفع المرتبات الشهرية من حساب

صاحب العمل إلى حساب الموظفين، أو دفع المعاشات الشهرية من حساب هيئة التأمين والمعاشات إلى المستفيدين، أو دفع التزامات دورية من حساب العميل إلى مصلحة الكهرباء، الغاز...

كما يتم تسوية المدفوعات المصرفية عن طريق نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي (R TGS) "Real Time Settlement System" ضمن خدمات المقاصة الإلكترونية ويتيح هذا النظام بطريقة الكترونية آمنة نقل وتحويل مبالغ مالية من حساب بنكي إلى آخر بسهولة حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم وبنفس قيمة اليوم دون إلغاء أو تأخير.

2. وسائل الدفع الإلكترونية:

تطورت وسائل الدفع الإلكترونية مع انتشار عمليات التجارة الإلكترونية ويقصد بالدفع الإلكتروني على أنه مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع وتتمثل في البطاقة البنكية، النقود الإلكترونية، الشيكات الإلكترونية والبطاقات الذكية.

1. **البطاقات البنكية:** أو البطاقات البلاستيكية وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو الإلتلاف، وتنقسم إلى 3 أنواع:

أ) بطاقات الدفع: تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية بناء على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل السحوبات المتوقعة.

ب) البطاقات الائتمانية: هي بطاقات تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة تمكن صاحبها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع أجل لقيمتها مع احتساب فائدة مدونة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل كل نهاية شهر.

ت) بطاقات الصرف الشهري: تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب.

تصدر البطاقات البنكية من طرف مجموعة من المنظمات العالمية والمؤسسات المالية والتجارية نذكر منها:

- فيزا Visa internationale : تعد أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية يعوج تاريخ انشائها الى عام 1958 عندما أصدر بنك أمريكا البطاقات: الزرقاء، البيضاء والذهبية.

- ماستر كارد Master Carde Internationale: ثاني أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية مقرها الو.م.أ.

- أمريكيان اكسبرس American Express : هي من المؤسسات المالية الكبرى التي تصدر بطاقات ائتمانية مباشرة دون ترخيص إصدارها لأي مصرف وأهم بطاقتها الصادرة:

- اكسبرس الخضراء: تمنح للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية.
- اكسبرس الذهبية: تمنح للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية وتمتاز بتسهيلات غير محددة السقف.
- اكسبرس الماسية: تصدر بعد التأكد من الملاءة المالية وليس بالضرورة أن يفتح حاملها حساب لديها.

- ديتير كلوب Diter Club : من مؤسسات البطاقات الائتمانية الرائدة عالميا رغم صغر عدد حملة بطاقتها المتمثلة في (بطاقة الصرف البنكي لكافة العملاء، بطاقات الأعمال التجارية لرجال الأعمال، بطاقات التعاون مع الشركات الكبرى مثل شركات الطيران).

2. النقود الإلكترونية: بعد ظهور البطاقات البنكية ظهرت النقود الإلكترونية أو النقود الرقمية والتي هي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية تخزن في مكان آمن على الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر للعميل يعرف باسم المحفظة الإلكترونية، تمكنه من استخدامها في القيام بعمليات البيع والشراء أو التحويل.

وعلى ذلك يمكن تجسيد النقد الإلكتروني في صورتين:

أ) حامل النقد الإلكتروني Le porte-monnaie électronique : يحتوي على احتياطي نقدي مخزن في البطاقة يسمح بأجراء الدفع للمشتريات الصغيرة.

ب) النقد الافتراضي La monnaie virtuelle : عبارة عن برنامج يسمح بأجراء الدفع عبر شبكات الإنترنت.

3. الشيكات الإلكترونية: مثل الشيك التقليدي تعتمد فكرته على وجود وسيط لإتمام عملية التخليص والمتمثل في البنك الذي يشرك لديه البائع والمشتري من خلال فتح حساب جاري بالرصيد الخاص بهما مع تحديد التوقيع الإلكتروني لكل منهما وتسجيله في قاعدة البيانات لدى البنك الإلكترونية (أهم البنوك بنك بوسطن، وسيتي بنك).

4. البطاقات الذكية: مع التطورات التكنولوجية ظهرت البطاقة الذكية Smart cards وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها الاسم، العنوان، المصرف، المصدر، أسلوب الصرف، المبلغ المنصرف وتاريخه، وتاريخ حياة العميل المصرفية من مزاياها:

- يمكن استخدامها كبطاقة ائتمانية أو بطاقة خصم فوري طبقا لرغبة العميل.
- سهولة إدارتها مصرفيا بحيث لا يمكن للعميل استخدامها بقيمة أكثر من الرصيد المدون على الشريحة الإلكترونية للبطاقة.
- أمان الاستخدام لوجود ضوابط أمنية محكمة في هذا النوع من البطاقات ذات الذاكرة الإلكترونية.
- إمكانية التحويل من رصيد بطاقة إلى رصيد بطاقة أخرى من خلال آلات الصرف أو الذاتي أو أجهزة الهاتف العادي أو المحمول.
- يمكن للعميل السحب من رصيد حسابه الجاري بالبنك وإضافة القيمة إلى رصيد البطاقة من خلال آلات الصرف الذاتي أو أجهزة التلفون العادي أو المحمول.

الجدول رقم 5 مزايا و عيوب وسائل الدفع الإلكتروني:

المزايا	العيوب	لحاملها
- سهولة ويسر الاستخدام. - تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية. - تفادي السرقة و الضياع.	- زيادة الاقتراض والانفاق بما يتجاوز القدرة المالية. - عدم سداد حامل البطاقة قيمتها في	

	- اتمام صفقاته فوراً بمجرد ذكر رقم البطاقة. - فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة.	الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.
التاجر	- تعد أقوى ضمان لحقوق البائع . - تساهم في زيادة المبيعات. - أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.	- بمجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلقي التعامل معه وبصفة في القائمة السوداء مما يكب في صعوبات في نشاطه التجاري.
لمُصدرها	- تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية.	- أهم خطر يواجه مصدرها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

المحاضرة الثانية: تحرير الخدمات المصرفية

إن مفهوم الخدمات المصرفية لا يختلف كثيرا عن مفهوم الخدمات بصورة تامة وتمثل الخدمات المصرفية والمالية مجموعة الخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها وترتبط هذه الخدمات بالوظائف الأساسية للبنوك وهي الإيداع والائتمان وخدمات الاستثمار.

1. ماهية الخدمات المصرفية:

مفهوم الخدمات المصرفية و خصائصها:

هي عبارة عن تصرفات أو أنشطة تقدم من طرف البنك إلى العميل وتتصف الخدمات المصرفية بمجموعة من الخصائص تختلف كل الاختلاف عن السلع المالية وحتى عن الخدمات الأخرى وهي:

أ. عدم إمكانية صنع أو إنتاج الخدمة المصرفية مقدما كما لا يمكن تخزينها.

ب. لا يمكن انتاج عينات من الخدمات المصرفية (تختلف حسب العملاء).

ت. الخدمة المصرفية تنتج وتستهلك في نفس الوقت.

ث. جودة الخدمات غير قابلة للفحص قبل تقديمها للعملاء.

مميزات الخدمات المصرفية: توفر كل خدمة مصرفية منخفضة أو منافع للعميل تجعله يختار البنك الذي يتعامل معه لذا يقع على عاتق الإدارة التسويقية للبنك العمل على تحقيق هذه المنافع وبالمقابل تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.

وعلى العموم تتميز الخدمات المصرفية عن بقية الخدمات الأخرى فيما يلي:

أ. **تشابه ما تقدمه البنوك من الخدمات:** كل الخدمات متشابهة وهو أهم مشكل تسويقي يواجه

البنك حيث يجب عليه التميز عن المنافسين بمستوى جودة ما يقدمه.

ب. **اتساع مجموع الخدمات المقدمة:** يقدم البنك الواحد العديد من الخدمات المصرفية وكل

خدمة لها خصائصها ومشاكلها ولكل خدمة عملاء ذوي رغبات معينة وعلى البنك بذل

مجهودات للاستجابة لهذه الرغبات وتحقيقها في الوقت المناسب والمكان وبالسعر المناسب

وبالجودة المطلوبة.

ت. شدة المنافسة بين البنوك: تشدد المنافسة بين البنوك في الانفراد بتقديم خدمات متميزة تستقطب أكبر عدد من العملاء لكن من الصعب المحافظة على مستوى معين من المنافسة خاصة في ظل التغيرات البيئية والتكنولوجية الحاصلة.

ث. الاعتماد على التوزيع المباشر: على عكس السلع المادية لا يستطيع البنك توزيع خدماته بواسطة قنوات وسيطية بل يتطلب قرب البنك من العملاء ليقدم خدماته عن طريق الفروع المنتشرة لتلبية رغباتهم وهو يحتاج الى طرق حديثة لتقديم بعض الخدمات.

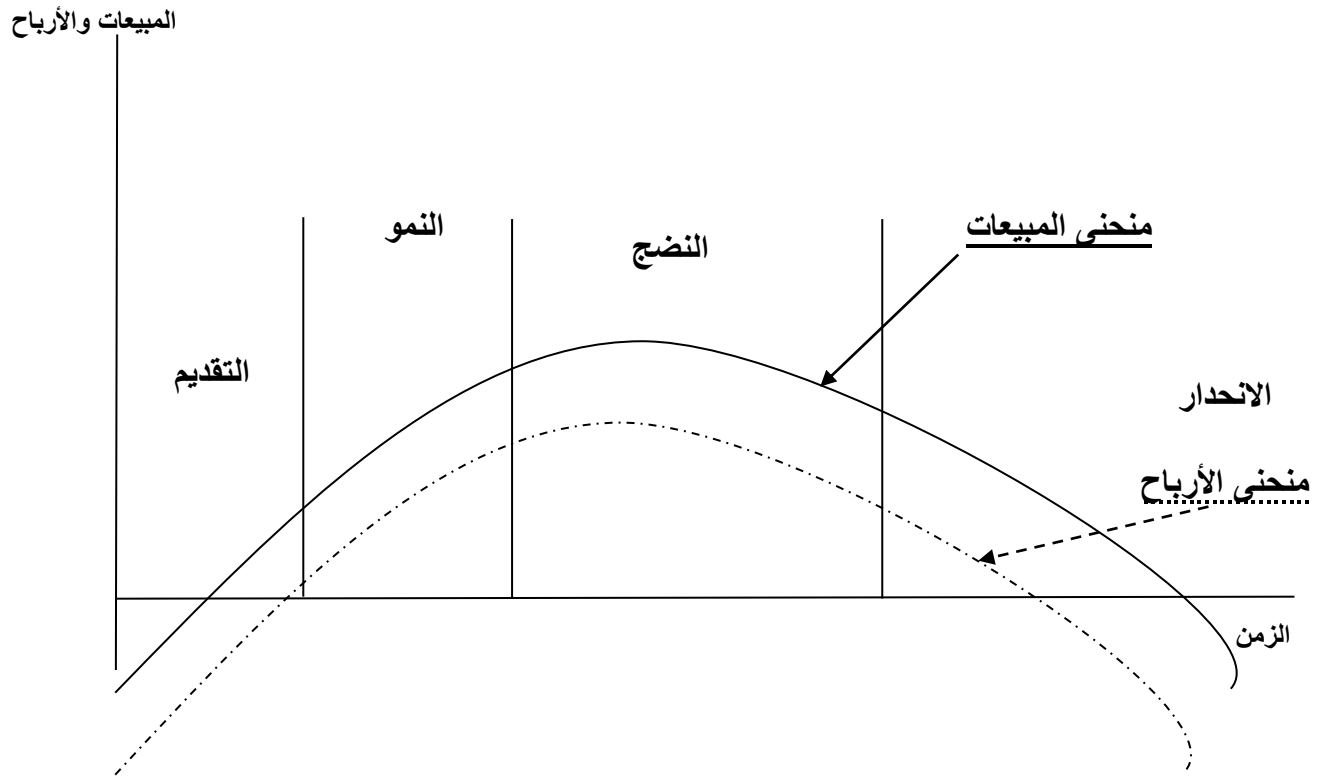
ج. أهمية السرعة والثقة في البنك، ضمان الأمان في المعاملات والسيولة من أجل السحوبات وتحقيق العوائد الناتجة عن الادخارات.

ح. الارتباط بالسياسة الاقتصادية والنقدية للدولة: العلاقة الوثيقة بين الجهاز المصرفي والنشاط الاقتصادي تجعل كل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر فبناء على الحالة الاقتصادية للدولة يتخذ البنك المركزي مجموعة من الإجراءات (أسعار الصرف، الفائدة، السوق الائتمانية، نسبة الاحتياطي القانوني ..) التي يمكن أن تؤثر على نشاط البنك إما بالإيجاب أو بالسلب.

دورة حياة الخدمة المصرفية:

يعد مفهوم دورة حياة الخدمة المصرفية مفهوم له أهميته في تقييم وتحليل متطلبات السوق المصرفية والأخذ في الحسبان ظروف المنافسة السائدة والشكل التالي يوضح دورة حياة الخدمة المصرفية:

الشكل رقم 1 دورة حياة الخدمة



- أ. **مرحلة التقديم:** في هذه المرحلة يتم تعريف الزبائن بالخدمة المصرفية بوصف مميزاتها وخصائصها وفوائدها، تمتاز هذه المرحلة بانخفاض نسبة المبيعات وارتفاع التكاليف خاصة الترويجية.
- ب. **مرحلة النمو:** في هذه المرحلة يزداد التعامل بالخدمة وتزداد المبيعات مما يزيد من إيرادات البنك وتتميز هذه المرحلة بارتفاع الأرباح وسعي البنك للمحافظة على وزيادة الحصة السوقية بشكل مستمر، إما عن طريق تحسين جودة المنتج أو إضافة نماذج جديدة.
- ت. **مرحلة النضج:** في هذه المرحلة يبدأ الانخفاض التدريجي لمعدل نمو المبيعات وتزداد المنافسة في السوق وتزداد المنافسة في السوق وتزيد البنوك، من مميزاتها التخصص للبحث والتطوير لتحسين الخدمة.
- ث. **مرحلة التدهور:** هي المرحلة الحرجة التي تمتاز بانخفاض المبيعات وتحقيق الخسائر وهنا يبدأ البنك في إلغاء الخدمة واستبدالها بخدمات أخرى جديدة .

هناك من يرى أن هناك مرحلة حاسمة تسمى مرحلة التشبع تأتي بعد مرحلة النضج قبل الانحدار.

عناصر إنتاج الخدمة المصرفية :

إنتاج الخدمة عموماً هو نظام مرتبط بكل العناصر المادية والبشرية مما يؤدي إلى تأثير بين الزبون والمؤسسة الخدمية بهدف تحقيق الخدمة ويتكون النظام من 5 عناصر هي:

1. نظام التنظيم الداخلي: يتعلق بوجه المؤسسة البنكية وفيه (الاستراتيجية، التسويق ، المالية، الأشخاص المستخدمين) وجميع الوظائف البنك تعتبر قاعدة خفية لا يمكن للزبون رؤيتها لكنها تمارس تأثيراً مباشراً على نوعية الخدمة المقدمة.
2. موظف أو عون الاتصال: يمثل الحلقة الرئيسية بحيث يتطلب فيه الكفاءة في الاتصال الثقة، النضج، المعرفة الجيدة بالبنك (الأهداف، الزبائن) هم من يقدمون الخدمة.
3. الدعم المادي: ويشمل اللوازم الضرورية في إنتاج الخدمة مثل العتاد، الأجهزة
4. الزبون: يجب على البنك بناء علاقات ذات جودة مع الزبون لأنها لا تعرف ردود أفعاله تجاه ما يقدم من خدمات.
5. عرض الخدمات: نتيجة تفاعل بين العناصر السابقة ويجب أن يلبي هذه النتيجة حاجة الزبون حتى يحقق البنك الربح.

2. تطوير الخدمات المصرفية: يقصد بتطوير الخدمات المصرفية إضافة مزايا جديدة للخدمات القائمة بحيث تؤدي هذه المزايا إلى زيادة الطلب على هذه الخدمات مثل:

- إدخال تحسينات أو تعديلات على الخدمة الموجودة وفي طريقة تقديمها.
- استحداث خدمات المصرفية القائمة إلى مناطق جغرافية جديدة، وتقديمها إلى شرائح جديدة من العملاء.

وهناك 3 محاور لتطوير الخدمات المصرفية تتمثل في:

المحور الأول: تطوير المعاملة البشرية لتصبح أكثر كفاءة ويتحول معها العميل إلى صديق بل أكثر من ذلك شريك في إنتاج الخدمة المصرفية وبالتالي تحقيق الأهداف التسويقية.

المحور الثاني: تطوير الأساليب والإجراءات والمنافذ التي تمر بها الخدمة في اتجاه العميل.

المحور الثالث: التطوير المستمر في التكنولوجيا المستخدمة في البنوك بإدخال كل الأنظمة الإلكترونية من أجل راحة العميل وتحقيق المنفعة الزمنية والمكانية، ويرجع السبب الرئيسي في التطوير المستمر للخدمات المصرفية إلى:

- 1- التغيير المستمر في رغبات وحاجات العملاء.
- 2- الاستفادة من التطورات التكنولوجية في مجال العمل المصرفي وتسخيرها لخدمة العملاء.
- 3- مواجهة المنافسة حيث تعتمد المنافسة في مجال العمل المصرفي على جوانب الابتكار والتطوير للخدمات بينما يقل دور المنافسة السعرية وخاصة فيما يتعلق بالوداع والقروض والخصم حيث يجب الالتزام بمعدلات يفرضها البنك المركزي.

خطوات التطوير والتوصل إلى الخدمة الجديدة:

هناك عدة خطوات تتبع للتوصل إلى الخدمة الجديدة وتختلف الفترة الزمنية لكل خطوة عن الأخرى حسب نوعها واحتياجاتها وتتمثل في:

1. التوصل إلى أفكار جديدة كلما زاد العدد زادت فرص الوصول إلى الفكرة الناجحة (نحصل عليها من الزبائن، المنافسين، الخبراء، العاملين، مندوبو التسويق).
2. تصفية وغريلة الأفكار.
3. تطوير وتحديد اساس فكرة التطوير والمبادئ التي تعتمد عليها عملية التطوير واختبارها.
4. التحليل الاقتصادي للأفكار (توقع المبيعات، الإيرادات، التكاليف).
5. التطوير الفني للخدمة (أهم وأخطر المراحل يتم الغاء منها نسبة الخدمة).
6. اختبار السوق للخدمة الجديدة.
7. مرحلة التقديم للسوق.

العوامل المؤثرة على تقديم الخدمات المصرفية: تنقسم إلى:

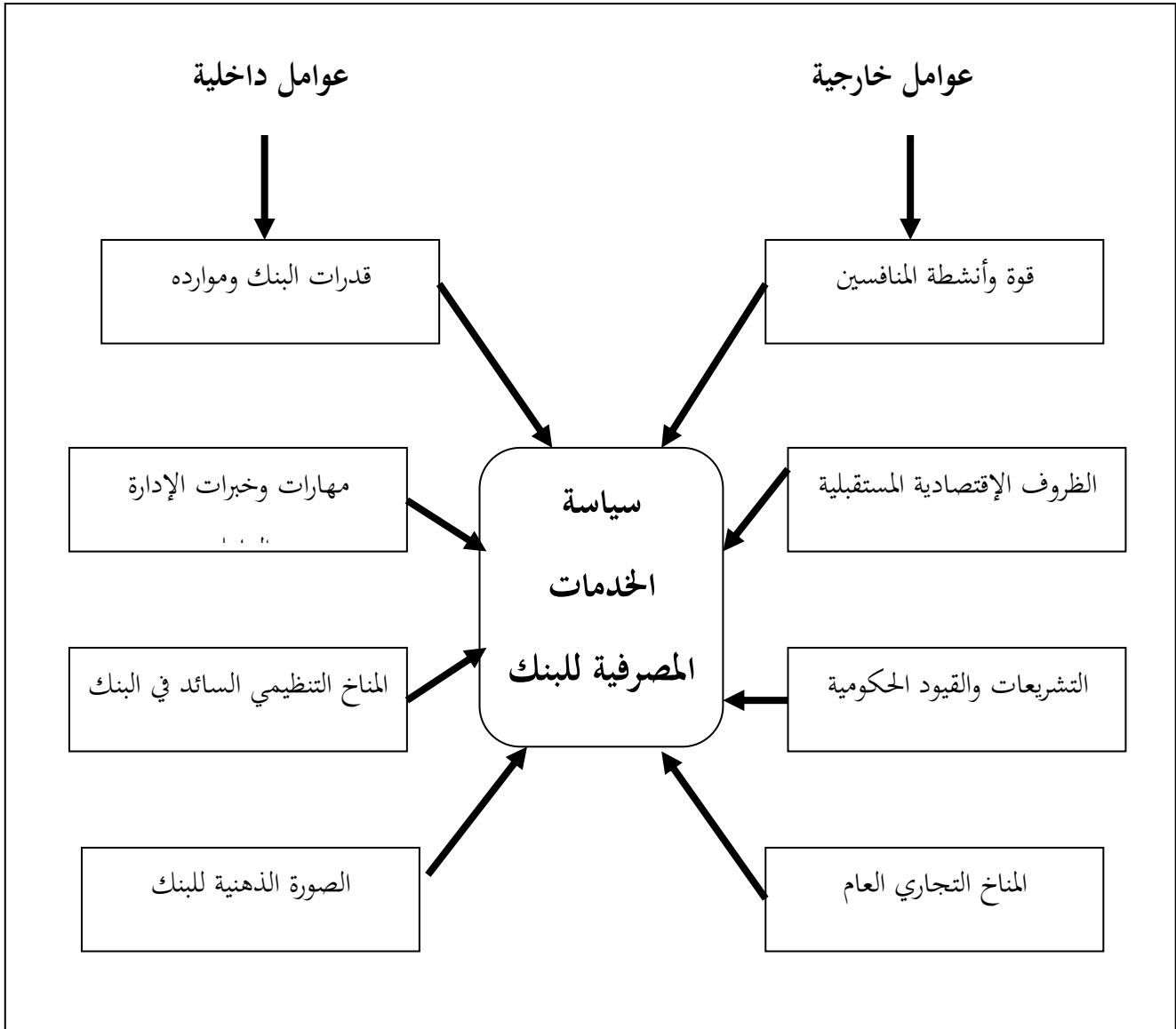
(1) المؤشرات الخارجية: يمكن حصرها فيما يلي:

- قوة وأنشطة المنافسين.
- التنبؤات الاقتصادية والظروف المستقبلية.
- المناخ التجاري العام.
- التشريعات الحكومية والقيود التي يمكن أن تحد من حرية إدارة البنك على اتخاذ القرارات وبالتالي التأثير الغير المباشر على الخدمات المقدمة.

(2) المؤشرات الداخلية:

- قدرة البنك على تقديم خدمات مصرفية جديدة أو تعديل وتطوير الخدمات الحالية، وهذا من خلال قيامه بإجراء البحوث والدراسات حول أنشطة المنافسين واحتياجات العملاء.
- مهارات وخبرات إدارة البنك والعاملين به.
- مع وضع سياسة تقديم الخدمة يجب أن يفوز البنك برفع الأجور والتدريب والتربص والتعليم العالي لرفع الروح المعنوية للعاملين.
- إعادة النظر باستمرار في مزيج الخدمات المصرفية وذلك لتحقيق رغبات العملاء.
- ويمكن تلخيص المؤشرات العامة في الشكل التالي:

الشكل رقم 2 العوامل المؤثرة على الخدمات المصرفية



الأبعاد المعتبرة لجودة الخدمة المصرفية:

والجودة تعني قابلية وقدرة المنتج أو الخدمة الى ترك المستعمل أو المستهلك عند مستوى معين من الإشباع والرضا بحيث يجعله يرغب في المزيد:

1. **الاعتيادية:** وتعني قدرة البنك على الوفاء بالوعود السابقة بدرجة عالية أي قدرته على أداء الخدمة بطريقة صحيحة وهذا من أول مرة.

2. **سرعة الاستجابة:** وتعني توافر الرغبة والاستعداد لدى العاملين في تقديم الخدمة المطلوبة وتشمل الرد على الاستفسارات مثلاً.

3. القدرة والمهارة في أداء الخدمة: وتعني توافر المهارات والخبرات المطلوبة للعاملين وكذلك توافر الخبرة والمهارة اللازمة لإجراء الأبحاث الخاصة برفع مستوى جودة الخدمة.
4. سهولة الوصول إلى الخدمة: وتعني سهولة اتصال العميل بالبنك و ملائمة وقت انتظار العميل وتوافر التسهيلات المادية للخدمة قريبة من العميل.
5. التعاطف مع العملاء: يقصد بها الأخلاق العالية للعاملين في تعاملاتهم مع العملاء.
6. الإيصال: بمعنى أن يحافظ البنك على الاتصال بالعملاء بالطريقة واللغة والأسلوب الذي يناسبهم.
7. المصداقية: توفير الثقة والسمعة الجيدة للبنك بتقديم معلومات صحيحة وليست مغلطة.
8. الأمان: يعني البعد عن المخاطر وتوافر درجة عالية من سرية والخصوصية في التعامل مع العملاء.
9. تقديم احتياجات العملاء.
10. التسهيلات المادية: الخاصة بالخدمة ذاتها وبالنواحي الملموسة الأخرى كالمعدات المستخدمة في أداء الخدمة، المظهر المناسب للموظفين.

تحرير الخدمات المصرفية (إجراءات التحرير المصرفي):

تختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد إلى آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة الاقتصادية العامة، فهي إما إجراءات تهدف إلى تحسين السياسة النقدية أو لتشجيع المنافسة في القطاع المصرفي أو لتحسين الأساليب وتطوير الأسواق المالية أو لدعم التنظيم الهيكلي للجهاز المصرفي.

إجراءات التحرير المصرفي: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- إلغاء القيود على سعر الفائدة وتوسع مجال تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها.
- إلغاء القيود الإدارية المقيدة لحرية البنك مثل تحديد السقوف الائتمانية أو التمويل التلقائي للمؤسسات العمومية.
- تدعيم استقلالية البنوك والمؤسسات المالية في اتخاذ قراراتها وفقا لقواعد السوق.

- إعادة هيكلة بنوك القطاع العام وفتح ملكيتها أمام القطاع الخاص والأجنبي.
- تقليل الحواجز أمام الانضمام والدخول الى السوق المصرفي وتسهيل اجراءات الانسحاب.
- تحسين درجة الشفافية في المعاملات وزيادة أوجه الحماية للمودعين والمستثمرين.
- إطلاق حرية تحديد العملات وتسعير الخدمات المصرفية.
- إعادة رسملة البنوك (الزيادة في رأس مال البنك) من اجل تقليص الديون إذ تقوم الحكومة بضخ أموال في البنك عن طريق شراء أسهم منه.
- تدعيم الإشراف والرقابة للمحافظة على انضباط السوق المصرفي.
- لنجاح التحرير المصرفي لابد من ضمان المنافسة وضمان عدم تجزئة السوق (الانجذاب نحو التعامل مع بنوك دون غيرها) بالإضافة إلى توافر الاستقرار الاقتصادي العام، الإشراف على الأسواق المالية والشفافية في توزيع المعلومات.

أهداف التحرير المصرفي: يهدف التحرير المصرفي إلى خلق جودة المنافسة في السوق المصرفي والحد من الاحتكارات والتقليل من الحواجز والعراقيل التي تحولت دون التوسع في أنشطة البنوك وتوفير بيئة تنافسية لزيادة جلب الادخار والاستثمار بالإضافة إلى:

- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد وزيادة معدلات الاستثمار.
- رفع فعالية الاسواق المالية المحلية وتمكين البنوك الوطنية من تطوير خدماتها وزيادة قدرتها التنافسية في الداخل والخارج.
- تحرير التحويلات المالية الخارجية مثل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال.
- جعل النظام المصرفي أكثر قوة لمواجهة تحديات التطورات العالمية.
- تمكين البنوك الوطنية المحلية من الاندماج في الاسواق العالمية.

الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات GATS General Agreement of Trade in Services:

تعتبر الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات والمتضمنة تحرير الخدمات المصرفية الاتفاقية الوحيدة التي تغطي التجارة الدولية في ميدان الخدمات المصرفية بدأ الحديث عنها في افتتاح جولة الأوروغواي في 20/09/1986 واستمرت هذه الجولة أكثر من 7 سنوات تم من خلالها الاتفاق على تأسيس المنظمة العالمية للتجارة OMC وكذا أسفرت عنها اتفاقية خاصة حول تحرير تجارة الخدمات في هذه الجولة وهي GATS حضر المفاوضات مجموعة من الدول الأوروبية من دون الـوم.أ التي لم توافق على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على الأنشطة الجديدة في مجال الخدمات (ورحبت ووافقت بعد ذلك) وبالتالي تم المصادقة على الاتفاقية في 13 ديسمبر 1997، وبدأت الاتفاقية حيز التنفيذ في 1999 وكل دولة قدمت جدول تحدد فيه التزاماتها التي من أهمها:

1. فتح أسواقها أمام البنوك الأجنبية والشركات التي تتعامل بالأوراق المالية، شركات التأمين بحيث تعمل مع البنوك الوطنية جنباً إلى جنب وفق شروط وضعتها كل دولة.
2. الالتزام بأن تقوم الشركات المالية وشركات التأمين في الدولة معينة بأن تتيح خدماتها إلى عملاء في دول أخرى دون الوجود المالي للشركة في الدول المضيفة.
3. الالتزام بالسماح للشركات والمؤسسات المشتركة (رأس مال اجنبي، وطني) تزاوّل أعمالها في الدول المضيفة.

أهم الخدمات المالية والمصرفية التي تشملها اتفاقية الجات GATS:

شملت الاتفاقية ما يلي:

- قبول الأموال والودائع بين الأفراد والجهات.
- الإقراض بكافة أشكاله بما فيه القروض الاستهلاكية، الائتمان العقاري، المساهمات وتمويل العمليات التجارية.
- التأجير التمويلي (تأجير للأصول للاستفادة منها ويمكن للمستأجر شرائها).
- خدمات المدفوعات والتحويلات بما فيها بطاقة الائتمان والخصم على الحسابات والشيكات السياحية والشيكات المصرفية.
- خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

- التجارة لحساب المؤسسة المالية أو للغير في السوق الدولية أو غيرها وذلك في الأدوات التالية:

- المشتقات المالية والمصرفية بأنواعها.
- أدوات سعر الفائدة وسعر الصرف مثل المبادلة والاتفاقات الآجلة.
- الأوراق المالية القابلة للتحويل.
- الأدوات الأخرى القابلة للتفاوض والأصول المالية الأخرى بما في ذلك السبائك.
- أعمال السمسرة في النقد.
- إدارة الأموال مثل الإدارة النقدية، إدارة المحافظ للأدوات المالية وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات.
- تقديم وإرسال المعلومات المالية.
- تقديم الاستشارات والوساطة المالية ...

وتجدر الإشارة إلى أن الخدمات المصرفية والمالية تشمل جميع الخدمات التقليدية والمعاملات المصرفية بالأدوات الحديثة وأعمال الأسواق المالية.

أهم مبادئ اتفاقية GATS :

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: إذا منحت الدولة امتياز لدولة معينة تمر تلقائياً لجميع الأعضاء.
- مبدأ الشفافية: الإعلان التام لجميع القوانين والتشريعات والإفصاح عن المعلومات المالية.
- مبدأ التحرير التدريجي.
- زيادة مشاركة الدول النامية.
- عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة.
- مبدأ التغطية والشمول: تغطي اتفاقية GATS جميع أشكال تجارة الخدمات المالية والمصرفية ماعدا الخدمات السيادية كخدمات البنوك المركزية والضمان الاجتماعي لأنهم خاضعين لسلطة الدولة.

ساعدت الاتفاقية في:

تخفيض التكاليف + زيادة الأرباح، معدل النمو، تحسين نوعية الاستثمار.

المحاضرة الثالثة: الاندماج المصرفي والبنوك الشاملة

1. **الاندماج المصرفي:** شكل من أشكال التكتل، عبارة عن اتحاد أو اتفاق يؤدي الى اتحاد بنكين أو أكثر في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد له قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن اتمامها قبل عملية الاندماج كما يمكن تعريفه على أنه تلك العملية التي تؤدي الى استحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى حيث يتخلى البنك المندمج على استقلالية لصالح البنك الدامج.

أعطلت تعاريف متعددة للاندماج المصرفي، من أهمها:

_الاندماج المصرفي هو تحرك جماعي نحو التكتل والتعاون والتكامل ما بين مصرفين أو أكثر لإحداث شكل من أشكال التوحيد يتجاوز النمط والشكل الحالي، إلى خلق كيان أكثر قدرة وفعالية على تحقيق أهداف كانت تبدو مستعصية التحقيق قبل إتمام عملية الاندماج.

_الاندماج المصرفي هو سعي مصرف كبير لشراء اصغر منه، ويتم التفاوض على سعر الشراء ومن ثم تنفيذ العملية، ويسمى المصرف الراغب أو المبادر بالشراء (المصرف المقتني) والمصرف المطلوب شراؤه (المصرف المستهدف).

مراحل الاندماج المصرفي:

لما كان قرار الاندماج ذو طبيعة تأثيرية هيكلية فإنه يخضع لدراسات عميقة ومستفيضة، وشاملة ومتكاملة الجوانب والأبعاد منذ القيام بعمليات رسم التصورات والسيناريوهات اللازمة لإتمام عملية الاندماج بأفضل صورة ممكنة وأفضل أسلوب لتقييم البنك المندمج وأساليب سداد القيمة، ولذلك فإن قرار الاندماج المصرفي يمر بثلاثة مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى: وتتضمن التمهيد لعملية الاندماج المصرفي من حيث إعداد البنك للاندماج ووضع التصورات الأولية لعملية الاندماج ومتطلباتها من إعادة هيكلة للبنك و المحددات المختلفة للاندماج وسيناريوهات التفاوض من الطرف الآخر الذي يشترك في عملية الاندماج المصرفي بل

دراسته دراسة وافية من حيث أوضاعه ومكانه في السوق المصرفي: ، ويتم في هذه المرحلة معالجة

- كافة الاختلافات القائمة بين البنوك المزمع دمجها.
 - كافة مظاهر الاختلال والقصور ونقاط الضعف.
 - كافة العقوبات المادية وغير المادية التي تحول دون نجاح عمليات الاندماج المزمع القيام بها.
 - توحيد كافة النظم واللوائح والإجراءات بين البنوك المندمجة.
 - توحيد كافة المصطلحات واللغة المستخدمة في البنوك المندمجة.
 - توحيد نظام الحوافز والمكافآت والأجور والتعويضات في البنوك المندمجة.
- وتعمل هذه المرحلة على حسن إعداد وترتيب البنوك المندمجة من الداخل وتوحيد كل شيء فيها لتصبح في النهاية بنكا واحدا خاصة فيما يتصل ب:
- الاستراتيجية الواحدة.
 - السياسات الواحدة.
 - التكتيكات الواحدة.

المرحلة الثانية: الإعلان عن الاستعداد للاندماج ومواجهة التأثيرات السلبية وغير السلبية المترتبة عن هذا الإعلان سواء من جانب البنوك المنافسة أو من جانب العملاء أو من جانب السوق المصرفي ككل، وفي هذه المرحلة يتم اكتساب البنوك المندمجة قدرات أعلى وأرقى عما كانت عليه من قبل.

المرحلة الثالثة: يتم فيها تقدير وتحديد الآثار المتولدة من عملية الاندماج وكيفية الارتقاء بالكيان المصرفي الجديد ومدى تأثيره على السوق المصرفي وكيفية تحقيقه لأكبر عائد ممكن وكيفية

تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة، والاتفاق على شكل مجلس الإدارة الجديد، وتقدير المزايا التي ستعود على الكيان المصرفي الجديد بعد عملية الاندماج وكذا تحقيق ما يلي:

- الازدياد حجما، سعتا و نطاقا.

- تحقيق وفرات أكبر ، قيمة مضافة أعلى وربحية أكبر.

- زيادة الموارد بشكل كبير مع زيادة القدرة الوظيفية بشكل ملموس.

- خلق وإيجاد فرص استثمارية أحسن وأرقى وكذا تعظيم الثقة وتوليد انطباع ايجابي وصورة ذهنية وأثر قوى في السوق المصرفي.

وفي هذه المرحلة عادة ما يتطلع البنك الدامج إلى إجراء مزيد من الاندماجات حيث تضغط عليه طموحات النمو، واعتبارات المنافسة القوية التي تجعل قرار مواصلة الاندماج واقعا حقيقيا.

أنواع الاندماج المصرفي: يمكن تقسيمه إلى قسمين:

تعددت الأشكال والتصنيفات ال تي تتخذها حالات الاندماج المصرفي مع تنوع وتعدد البواعث والأسباب وكذا الظروف ف والأهداف المستقبلية من عملية الاندماج ومن أهم هذه الأنواع ماليي:

1. الاندماج من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة: ينقسم الاندماج طبقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:

الاندماج الأفقي: يعني اندماج بين شركات أو بنوك تزاوّل نفس النشاط أي يكون غرضها الرئيسي واضح كأن يتم الاندماج بين بنكين أو أكثر، ويستهدف هذا النوع من .(الاندماج إلى تحقيق أهداف الإنتاج الكبير واقتصاديات الحجم

الاندماج الرأسي: هو الاندماج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي في المدن الكبرى بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة امتدادا للبنك الكبير.

الاندماج المختلط: هو الاندماج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها.

2. **من حيث العلاقة بين أطراف عملية الدمج :** ينقسم الاندماج طبقاً لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:

الاندماج الطوعي: هو الاندماج الذي يتم بين بنكين، هما البنك الدامج والبنك المندمج دون وجود أي اعتراض من قبل مجلس الإدارة لكل بنك ومن ثم يقوم البنك الدامج بشراء أسهم البنك المندمج أو القيام بشراء أصوله

الاندماج القسري: هو الاندماج الذي يتم بين بنكين أحدهما بنك متعثر والآخر بنك ناجح وتلجأ السلطات النقدية لهذا النوع بغرض المحافظة على أموال مودعي البنك المتعثر وكذلك لعدم تعرضه للإفلاس.

الاندماج العدائي: هو الاندماج الناتج عن المحاولات العديدة والمتعددة لأحد البنوك للاستيلاء على أسهم أحد البنوك الأخرى (البنك المستهدف) دون الاهتمام بموافقة إدارة البنك المستهدف من عدمه وغالباً ضد رغبته، من خلال عرض سعر مغري للمساهمين أو عن طريق شراء الأسهم من البورصة مباشرة.

3. **الاندماج المصرفي بمعايير أخرى:** تتمثل أنواع الاندماج وفق معايير وشواهد أخرى علمية فيما يلي:

الاندماج بالابتلاع التدريجي: ويتم من خلال ابتلاع بنك لبنك آخر تدريجياً من خلال شراء فرع أو فروع معينة للبنك الذي يتم ابتلاعه، ثم بعد فترة يتم شراء فرع آخر وهكذا ، إلى أن يتم شراء كافة الفروع والوحدات الخاصة بهذا البنك ويتم ذلك سواء في السوق المصرفية العالمية أو المحلية.

الاندماج التفاضلي: وهو دمج يتم بين مؤسسات متنوعة يضمها كيان واحد وهو اندماج قائم على الامتداد والتوسع والازدياد والحجم وقائم على الابتلاع للآخرين، وأساس الاندماج التفاضلي أنه قائم على التكامل والتنوع والامتداد والتوسع والنمو والتزايد.

الاندماج بالحيازة ونقل الملكية: من خلال شراء البنك الذي يتم إدماجه أو المندمج وهنا يتم هذا النوع سواء بشكل فجائي أو تدريجي.

الاندماج بالامتصاص الاستيعابي: من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها، مثل العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان وعمليات توريق الديون والمشتقات المصرفية ويتم ذلك بشكل متتابع حتى يتخذ قرار الاندماج النهائي.

الاندماج بالضم: ويقوم على مجلس إدارة موحد للبنكين معا على أن يحمل الكيان المصرفي الجديد اسمهما معا.

الاندماج بالمزج: من خلال إحداث مزيج متفاعل بين بنكين أو أكثر ليخرج لنا كيان مصرفي جديد وهو خليط بين البنكين أو البنوك المندمجة وبالتالي فإن البنك الجديد يحمل اسم جديد وعلامة تجارية جديدة.

دوافع الاندماج المصرفي: هناك العديد من الأسباب أهمها:

- تحقيق مزايا اقتصاديات الحجم الكبير.
- زيادة رؤوس أموال البنوك.
- الرغبة في النمو والتوسع.
- مواجهة المخاطر.
- مواجهة المنافسة المتزايدة.
- التحول إلى البنوك الشاملة.

إيجابيات وسلبيات الاندماج المصرفي:

1- الإيجابيات: تتمثل في النقاط التالية:

- انتقال الذمة المالية من البنك من البنك المندمج الى البنك الدامج.
- زيادة قاعدة رأس المال بالنسبة للبنك الناتج عن عملية الاندماج.
- زيادة تصنيف البنوك الناتجة عن عملية الاندماج.

- تحسين التكنولوجيا وتطوير الموارد البشرية.
- القدرة على الوفاء بالمعايير الدولية.
- ارتفاع قيمة أسهم المصارف المندمجة الناتجة عن عملية الاندماج.
- تحسين وتعزيز عملية إدارة المخاطر بمعنى آخر رأس مال أكبر يعني قدرة أكبر على تحمل الخسائر الناتجة عن المخاطر (تعزيز استقرار البنوك والجهاز المصرفي ككل).
- 2- السلبيات: رغم الآثار الإيجابية الناتجة عن الاندماج هذا لا يخفي سلبياتها والمتمثلة في:
 - تقلص عدد البنوك مع كبر حجمها ممكن يؤدي الى الاحتكار في السوق المصرفية مما ينتج عنه الاقتضاء الدافع لتطوير الخدمات المصرفية (غياب المنافسة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الخدمات).
 - عادة ما يتطلب الاندماج إعادة هيكلة العمالة (تسريح العمال، مشاكل مع النقابات...).
 - زيادة أثر تطور البنوك الكبيرة على استقرار الجهاز المصرفي أولاً والاقتصاد ثانياً.
 - زيادة ما يعرف بالمخاطر المعنوية.

2. البنوك الشاملة: هي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل من كل القطاعات وبكافة الأدوات وتوظف مواردها بجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة بحيث تجمع ما بين خصائص البنوك التجارية (مؤسسات مصرفية) والمؤسسات المالية غير المصرفية وتتميز بالشمول ويعتمد على فلسفة التنويع وتوزيع المخاطر.

وظائف البنوك الشاملة:

1. وظائف تقليدية: تتضمن جذب الودائع ومنح القروض، فتح الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان، خصم الأوراق التجارية... الخ.
2. وظائف حديثة: تتمثل فيما يلي:

- الخدمات المالية المصرفية الاستثمارية مثل إنشاء المشاريع الاستثمارية، دراسة الجدوى، تقديم الاستشارات الاستثمارية، إصدار الأسهم وتسويقها التوسع في العمليات خارج الميزانية (المشتقات المالية).
- إنشاء صناديق الإستثمار وشركات رأس المال المخاطر.
- القيام بنشاط التأخير التمويلي.
- القيام بنشاط التأمين.
- أصبحت في شكل شركات قابضة holding.
- التسويق يقصد به تحويل الأصول غير القروض السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول.
- المساهمة في تنشيط سوق رأس المال من خلال البيع والشراء، الإصدار، التسويق، الإصدارات الجديدة.
- تفعيل برامج الخصخصة عن طريق تقييم الشركات المعروضة للبيع أو الخصخصة بمقابل.

دوافع التحول إلى البنوك الشاملة:

- (1) دوافع ذاتية بالنسبة للبنك: بغرض تطوير أدائها وزيادة قدرتها التنافسية (مصادر التوظيف والموارد).
- (2) التطورات والتحولات المحلية والدولية، باندماج الأسواق مع بعضها البعض، أصبحت المنافسة شديدة مما يجعل البنك يبحث عن مصادر أخرى للدخل.
- (3) توزيع المخاطر (التنويع).
- (4) انخفاض ربحية أو عوائد الأنشطة التقليدية.

إيجابيات وسلبيات البنوك الشاملة:

1- الإيجابيات:

- العمل على أساس الحجم الكبير وبالتالي تحقيق ما يسمى بوفرات الحجم.
- التنويع القطاعي في القروض والاستثمارات مما يؤدي الى تقليل المخاطر.

- تلعب دور فعال في تنشيط سوق رأس المال مما ينعكس ايجابيا على زيادة الإنتاج وبالتالي نمو الناتج الداخلي الخام.

- زيادة وتوسيع تشكيلة الخدمات المصرفية المحلية المقدمة للعملاء على اختلاف أنواعهم.

2- السلبيات: الانتقادات الموجهة للبنوك الشاملة:

- تركيز السلطة الاقتصادية: البنوك الشاملة تكون قادرة على التأثير على هيكل الاقتصاد القومي على نحو يخالف المصلحة الاقتصادية العامة باعتبارها بنوك تجارية كبيرة الحجم ولها حصة كبيرة من أسهم الشركات الصناعية والتجارية وقد تكون لها رؤية مختلفة عن المصلحة العامة وهو ما يمكن أن يحدث تعارض.

- تركيز القوى السياسية: تعتبر البنوك الشاملة من الكيانات الكبرى والتي يمكن لها أن تمارس ضغوط ذات طابع سياسي من خلال المالكين والقائمين على ادارتها.

- تعارض المصالح: يشجع البنك عملاءه على امتلاك أسهم وسندات معينة مما يعيق ظهور شركات أخرى أو أوراق مالية لشركات منافسة.

- الوصول إلى حد الأمان: تحرص للبنوك الشاملة على عدم فشل مشروعاتها لأن انهيار مثل هذه البنوك الكبيرة يخلق تكاليف باهضة ولا يخفي مخاطر اقتصادية وهو ما يؤدي الى تهديد حدود الأمان ليس فقط للمشروعات ولكن حدود الأمان بالنسبة للبنوك التابعة.

- صعوبة الرقابة والإشراف: المؤسسات التمويلية الكبيرة تجد صعوبة في تنظيمها للمنشآت صغيرة الحجم فلا بد من وجود قواعد خاصة متطورة للرقابة والإشراف تتناسب مع طبيعة حجم ونشاط هذه المؤسسات العملاقة، هذا بالإضافة الى الاحتكار وتفضيل عامل الربحية على عامل السيولة من خلال الإفراط في الإقلاق من ناحية وتجميد الكثير من الموارد المالية في مشروعات يصعب تنفيذها بسرعة وبعدها يؤدي الى خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة والانكشاف.

مقومات التحول الى الصيرفة الشاملة:

- النهوض بخدمات العملاء المتنوعة في أي وقت بوجود موارد مالية ضخمة.
- توفر البنك على موارد بشرية، إدارية، تنظيمية، رفيعة المستوى حتى تستطيع العمل في سوق الأوراق المالية.
- توفره على بنية أساسية كافية من المعلومات وارتباطها بالتكنولوجيا.
- إدارة تسويق فعالة على مستوى عالي من الكفاءة.
- الحاجة الى نشر الوعي المصرفي بصفة عامة لتفهم دور وأهمية البنوك الشاملة.

المحاضرة الرابعة: إدارة المخاطر البنكية

إن المخاطر التي تعصف بالنظام المصرفي كثيرة ومتنوعة لذا كان لزاما على المهتمين بالمجال المصرفي ان يحددوا مفهومها، اسباب زيادتها وكذا تصنيفاتها لتي كل يصنفها حسب رؤيته وأهدافه، حتى يتمكنوا من التحكم في هذه المخاطر أو تجنبها.

1. ماهية المخاطر المصرفية:

لقد تعددت تعاريف المخاطر المصرفية نظرا لكثرة المهتمين بالمجال المصرفي وكذا اختلاف الزاوية التي ينظر كل منها للمخاطر المصرفية، وفي ما يلي عرض لأهم هذه التعاريف :

-احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين
-عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة وترجع عملية انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية .

تصنيف المخاطر المصرفية:

يمكن تصنيف المخاطر المصرفية الى:

المخاطر النظامية: هي المخاطر التي تتعرض لها كافة القطاعات الاقتصادية نتيجة للتغير الظروف الاقتصادية والسياسية العامة وهذه المخاطر تسمى بمخاطر السوق ولا يمكن تجنبها بالتنوع فالتنوع الاستثماري يمكن أن يخفف منها لكنه لا يمثل حلا جذريا لمواجهتها حيث لا يمكن التخلص من هذه المخاطر أو تجنبها بالكامل مهما زادت درجة تنوع الاستثمارات وتتبع لها المخاطر المبينة في المخطط أعلاه

المخاطر غير النظامية: تعني المخاطر التي تتعرض لها مؤسسة معينة أو قطاع معين دون الآخر دون أن يعكس تأثيرها على باقي المؤسسات أو القطاعات وهذه المخاطر يمكن تقليلها بالتنوع حيث تنوع الاستثمارات وإدارتها بكفاءة عالية تقلل من المخاطر ومن أهم هذه المخاطر ما يلي:

مخاطر الائتمان : تنتج مخاطر عمليات الإقراض عن عدم قيام المقرضين بالسداد الأمر الذي قد يحدث مشكلة سيولة للبنك وقد تحدث مخاطر عدم قدرة المدين على السداد نتيجة المخاطر التي يتعرض لها مشروعه بالذات أو المخاطر التي تتعرض لها الصناعة التي يقع مشروعه ضمنها .

مخاطر السيولة : هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاطا غير اعتيادي في التمويل قصير الأجل لإعادة التمويل الفرق الناجم عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة أي أن مخاطر السيولة تنشأ غالبا من خلال الاندفاع الغير العادي من قبل المودعين لسحب أموالهم من البنك دفعة واحدة أو نتيجة الإقراض لفترات أطول من فترات الإيداع .

مخاطر رأس المال: وتمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق ملكية سالبة ويتحدد صافي حقوق الملكية بالفرق ما بين القيمة السوقية للأصول والقيمة السوقية للمطلوبات وهكذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول.

مخاطر التشغيل : تعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسائر التي تنشأ عن عدم كفاءة وفشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ من أحداث خارجية وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

- ✓ الرشوة، الاختلاس، سرقة البنك، الاحتيالات الداخلية والخارجية، خسارة القضايا.
- ✓ الكوارث الطبيعية ، الخسائر الناشئة عن الحروب.
- ✓ تجاوز الصلاحيات في التداول بالعملات الأجنبية والأوراق المالية.
- ✓ فشل في أنظمة التكنولوجيا.
- ✓ إعطاء معلومات سرية عن العملاء، فقدان وثائق مهمة أو تلفها.
- ✓ عدم التزام المتعهد بخسارة أصول خاصة بالعملاء.
- ✓ استشارات خاطئة التحيز.
- ✓ تعطل أو خسارة أحد الأصول المادية للبنك نتيجة إهمال أو عدم الإهتمام.

إدارة المخاطر المصرفية: هي كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لتحد من الآثار السلبية الناتجة عن التعرض للمخاطر المصرفية (إبقاء أثر المخاطر في حدودها الدنيا).

أو تعرف كذلك لجنة التنظيم المصرفي على أنها تلك العملية التي تتميز من خلالها تحديد قياس وضبط ومراقبة المخاطر.

أهمية إدارة المخاطر المصرفية: تتمثل في العناصر التالية:

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين والدائنين و المشتركين.
- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل.
- تنمية وتطوير القدرات التنافسية للبنك من خلال التحكم في التكاليف الحالية و المستقبلية.
- حماية صورة البنك.
- مساعدة البنك على احتساب نسبة كفاية رأس المال وفق المعايير الدولية (اتفاقيات و مقرارات (لجنة بازل).
- تعزيز الاستقرار المالي و الاقتصادي.

خطوات ومراحل إدارة المخاطر المصرفية:

- تحديد المخاطر.
- قياس المخاطر.
- ضبط المخاطر.
- مراقبة المخاطر.

أساليب تقليل المخاطر:

1. ضبط المخاطر يكون من خلال:

- تجنبها من خلال الامتناع عن نشاط معين أو تقديم منتج معين يتضمن مخاطر محتملة.

-تقليل المخاطر ويكون باستعمال آليات التقليل من المخاطر، أهمها:

-التنوع: تقلل هذه الأداة من المخاطر عن طريق تعويض الخسائر التي قد تحدث في قطاع من الأرباح في قطاعات أخرى

-المخصصات: هي كبالغ تقطع من الدخل الإجمالي لمواجهة خسائر متوقعة وتنقسم إلى قسمين:

- خاصة: فهي تخصص الى انخفاض متوقع لقيمة أصل بحد ذاته.

- عامة: فهي تحضر لخسائر متوقعة عامة غير مقتصرة على أصل أو أداة معينة.

-الضمانات: وهي نوعين شخصية متمثلة في الكفالة والضمان الاحتياطي وتنقسم إلى:

ضمانات عينية: عقارات

الرهن الحيازي: - الرهن الحيازي للقاعدة التجارية (شهر، المحل).

- الرهن الحيازي للأدوات والمعدات.

- الرهن الحيازي للقيم المنقولة أسهم وسندات.

-الاستعلام المصرفي: يعرف على أنه القيام يجمع وتحليل المعلومات العامة عن العميل وفق ضوابط ومنهجيات محددة وتوجيهها لصانع القرار الائتماني لاتخاذ القرار بمنح أو عدم المنح.

-الرقابة: وتنقسم الى قسمين:

-رقابة داخلية: تتم من طرف هيئات داخلية تكون تابعة للبنك والهدف منها هو التأكد من احترام اجراءات التشغيل، الاطلاع على ملفات الزبائن، متابعة القروض ...

-رقابة خارجية: تقوم بها هيئات خارجة للتعرف على مدى احترام البنك للمعايير الاحترازية.

-المقاصة داخل بنود الميزانية: وذلك باعتبار بنود الأصول كتعرض ائتماني (معرض للمخاطر) وجانب المطلوبات (ودائع) تعتبر كضمانات مؤهلة.

-المواءمة بين الأصول والخصوم: تمكن من ادارة مخاطر أسعار الفائدة وادارة مخاطر السيولة.

إدارة مخاطر السيولة وتكون من خلال استخدام ادارة الأصول والخصوم كما هي.

التعرف على فجوات السيولة ويتم تعديل آجال الأصول والخصوم لتقلص الفجوة أي يقوم بتمويل الأصول طويلة الأجل بالخصوم طويلة الأجل والأصول القصيرة الاجل بالخصوم القصيرة الاجل.

إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال المواءمة بين الأصول والخصوم بالعمل على مواءمة مبالغ الأصول الحساسة لسعر الفائدة مع الخصوم الحساسة لسعر الفائدة في كل فترة زمنية.

2-نقل المخاطرة: تتم من خلال الأدوات التالية:

(1) التأمين (نقل المخاطرة من البنك الى شركة التأمين).

(2) التوريق

(3) المشتقات

أنواع مخاطر البنوك: تتعرض البنوك الى نوعين ن المخاطر هما: المخاطر المالية ومخاطر العمليات (التشغيل).

أ. **المخاطر المالية:** تتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم بالبنك وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة واشراف مستثمرين من قبل ادارة البنك ووفقا لتوجه السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية من أهم أنواعه ما يلي:

مخاطر القروض (الائتمانية): مثل مخاطر توقف المدين عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية.

مخاطر أسعار الفائدة: يعرف بالحالة التي يجد فيها البنك مردوبيته تتأثر بفعل تطور البنك إلى تدهور هامش فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة.

مخاطر السيولة: هي عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير أي عدم القدرة على التسيير الفوري كالأصول بتكلفة مقبولة.

مخاطر التضخم: ناتجة عن الارتفاع العام للأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة.

مخاطر أسعار الصرف.

مخاطر السمعة: توفر أي رأي عام تجاه البنك (عدم تقدم خدماته بنكية وفق معايير الأمان والحرية والدقة ...)

ب. مخاطر العمليات أو المخاطر التشغيلية: أهمها:

- الاحتيال المالي والاختلاس: ويكون عادة من طرف موظفي البنك.
- الجرائم الإلكترونية: من أكثر الجرائم شيوعا ونجدها في المجالات التالية (أجهزة العرف الآلي، بطاقات الائتمان، عمليات الاختلاس بالتواطؤ مع موظفي البنك).
- المخاطر المهنية: تندرج تحتها الأخطاء المهنية والإهمال مثلا..

الجدول رقم 6 المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر مع الأساليب الحديثة.

المخاطر المالية	المقاييس التقليدية	المقاييس الحديثة	أساليب إدارة المخاطر
مخاطر الائتمان	أ) متوسط القروض/الأصول. ب) القروض غير المسددة/إجمالي الخسائر ج) خسائر القروض/إجمالي الخسائر د) احتياطي خسائر القروض/القروض	أ) درجة تركيز القروض ب) معدل نمو القروض ج) معدلات الإقراض المرتفعة د) الاحتياطات/القروض	أ) تحليل الائتمان ب) توثيق الائتمان ج) رقابة الائتمان د) تقييم خاص للمخاطر الائتمانية
مخاطر السيولة	أ) القروض/الودائع ب) الأصول السائلة/الودائع	أ) الأموال المقرضة ب) تكاليف الإقراض ج) الأصول السائلة د) الإقراض/الودائع	أ) خطة السيولة ب) خطة سيولة للطوارئ ج) نموذج التكلفة أو التغيير د) تطويرها مصادر التمويل
مخاطر سعر الفائدة	أ) الأصول الحساسة لسعر الفائدة/الخصوم الحساسة ب) الفجوة	أ) سلسلة الفجوات ب) تحليل التدفق ج) الفجوات المتحركة	أ) إدارة الفجوة المتحركة ب) تحليل التدفق.
مخاطر الرافعة	أ) حق الملكية / الودائع ب) حق الملكية / الأصول	أ) الأصول الخطرة المعدلة/ حق الملكية	أ) تخطيط رأس المال ب) سياسة لتوزيع الأرباح

ج) إجمالي الديون / الأصول	ب) النمو في الأصول بالمقارنة بالنمو في حق الملكية	ج) ملائمة رأس المال.
---------------------------	---	----------------------

2. إدارة السيولة: تعتمد المؤسسات المالية ومنها المصارف التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة مدى كفاءة السيولة النقدية فيها بما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها فإذا زادت حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها سوف يؤثر سلبا على ربحية المصرف والعكس في حالة الانخفاض سيؤدي إلى عدم الوفاء بالتزامات (سيف ذو حدين).

والسيولة هي قدرة البنك بكفاءة على الوفاء بالتزامات حين تحين آجال استحقاقها أو تمويل الفرص الاستثمارية.

أهمية السيولة:

- تمثل عنصر الأمان والحماية وتجنب البنوك ما يسمى بخطر عدم القدرة على الدفع ومن ثم الإفلاس وهو ما يفقده ثقة عملائه.
- المرونة في الاختيار: حيث توفر السيولة امكانية البحث عن الاستثمار الأفضل وتجنب مصادر التمويل عالية التكلفة كما تمكن من تجنب الأزمات أثناء حدوثها.
- تساهم في تعزيز قدرة البنوك على تلبية التزاماتها اتجاه التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة وبالتالي تجنب ما يعرف بمخاطر السيولة.

أنواع السيولة: هناك نوعان هما:

- **سيولة نقدية:** تتكون من الأرصدة النقدية الجاهزة، الارصدة الدائنة لدى البنك المركزي ولدى مؤسسات مالية أخرى، الشيكات تحت التحصيل، أرصدة سائلة أخرى.
- **سيولة شبه نقدية:** تتكون من الأوراق التجارية المخصوصة، سندات الخزينة، أدونات الخزينة، الأصول عالية الجودة، أوراق مالية، استثمارات متنوعة، مستحقات على المصاريف ...

العوامل المؤثرة على السيولة:

- عمليات الإيداع و السحب.
- سياسات البنك المركزي، الاحتياطي القانوني، سياسة إعادة الخصم، السوق المفتوحة...
- سياسة البنك التجاري.
- القوى الاقتصادية الكلية.
- العادات والتقاليد المصرفية (الوعي المصرفي).
- تطور الأسواق المالية والنقدية.

مؤشرات قياس السيولة: لتقييم حجم السيولة في بنك تجاري نستعمل العديد من المؤشرات أهمها:

1) **نسبة الرصيد النقدي:** تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى وأية أرصدة (عملات أجنبية، مسكوكات ذهبية ...) على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة البنك والواجب تسديدها في مواعيدها المحددة ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى} \\ 100 * \frac{\text{الودائع وما في حكمها (اجمالي)}}{\text{نسبة الرصيد النقدي (السيولة القانونية)}} =$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها: جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك، وتشير المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت مقدرة البنك على تأدية التزاماته المالية (علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة).

2) **نسبة الاحتياطي القانوني:** تشير هذه النسبة إلى الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي بدون فائدة تستعمل عادة في إدارة السياسة النقدية (تضخم او انكماش).

$$\text{نسبة الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} * 100$$

من المعادلة كلما زادت نسبة الإحتياطي القانوني زادت مقدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية.

(3) نسبة السيولة القانونية (العامة): تمثل هذه النسبة مقياس لدى قدرة الإحتياطات الأولية والثانوية (الارصدة النقدية ونسبة النقدية) على الوفاء بالتزامات المالية، وتعد هذه النسبة أكثر النسب الموضوعة واستخداما ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية العامة} = \frac{\text{الإحتياطات الأولية} + \text{الإحتياطات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها (اجمالي)}} * 100$$

وجود علاقة طردية بين النسبتين

(4) نسبة التوظيف: تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع لتلبية حاجات العملاء من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة البنك على تلبية القروض الجديدة وتشير في نفس الوقت على انخفاض كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين أي أنها تظهر انخفاض السيولة. إذن توجد علاقة عكسية بين نسبة التوظيف مع السيولة، ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض و السلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} * 100$$

استراتيجية ادارة السيولة: تعتمد البنوك التجارية على استراتيجيات متنوعة في ادارة سيولتها

أهمها:

1. استراتيجية إدارة الأصول: تعتمد على مدى قدرة البنك على تسييل الأصول بسرعة وبدون خسارة في القيمة.

2. استراتيجية إدارة الخصوم: تعتمد على القدرة على جلب الودائع والقدرة على إعادة التمويل (من خلال آليات الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى سواء ما بين البنوك أو من الأسواق المالية... الخ).

3. الاستراتيجية المتوازنة: هو استعمال الاستراتيجيتين السابقتين معا من أجل تفادي فجوة السيولة.

آليات إدارة السيولة: من أجل إدارة السيولة في البنوك التجارية تستعمل العديد من الأدوات أهمها:

- اللجوء الى البنك المركزي في حالة العجز.
- توفير الائتمان قصير الأجل عن طريق إعادة الخصم.
- الإقراض والاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى.
- الإقراض من الأسواق المالية عن طريق اصدار سندات للاكتتاب العام.
- التوريق المصرفي.
- سوق ما بين البنوك (السوق النقدية).

3. **الربحية في البنوك التجارية**: إن الهدف الأساسي للبنك التجاري هو زيادة ثروة الملاك وتحقيقه يتوقف على عدة عوامل من بينها قدرة البنك على تحقيق الأرباح.

والربحية هي زيادة في رأس المال الناتجة عن زيادة الإيرادات المحققة عن التكاليف، وعادة ما تقاس بمجموعة من المؤشرات يطلق عليها بمؤشرات الربحية.

مؤشرات الربحية: لتقييم الربحية في البنوك نستخدم:

(1) **معدل العائد على حقوق الملكية**: يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية من خلال المعادلة التالية ويشير هذا المعدل الى مقدار ما يحصل عليه الملاك نتيجة لاستثمار أموالهم في البنك:

ROE: Return on Equity : حقوق الملكية = رأس المال المدفوع + جميع الاحتياطات + الأرباح غير الموزعة + مجموع الموجودات - الالتزامات ط + ق الأجل

$$ROE = \frac{NP}{E} * 100$$

حيث:

ROE : تمثل معدل العائد على حقوق الملكية.

NP : تمثل صافي الربح بعد الضريبة (النسخة الصافية)

E : حقوق الملكية (الأموال الخاصة)

(2) معدل العائد على الودائع : يشير هذا المعدل الى مدى قدرة البنك على تكوين أرباح التي توقف في الحصول عليها.

$$RD = \frac{NP}{D} * 100$$

حيث:

RD : تمثل معدل العائد على الودائع

NP : تمثل صافي الربح بعد الضريبة

D : تمثل الودائع بأنواعها

(3) معدل العائد على الأصول ROA Return on actif

يشير العائد الذي حققته الاستثمارات التي وجهت اليها الموارد المتاحة، ويحسب بالمعادلة التالية:

$$ROA = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي الفوائد}} * \frac{\text{صافي الفوائد}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

$$ROA = \frac{\text{صافي الربح بعد العمليات}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

ويرتبط كل من معدل الفائدة على الأصول مع معدل العائد على حقوق الملكية من خلال مضاعف حق الملكية EM حيث أن الأخير = اجمالي الأصول / مجموع حقوق الملكية

من خلال العلاقة: $EM * ROA = ROE$

العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول * الرفع المالي

حيث يشير هذا المضاعف الى مقارنة الاصول مع حقوق الملكية حيث تدل القيمة الأكبر من هذه النسبة الى لجوء البنك بنسبة أكبر الى الديون لتمويل أصولها:

$$\text{هامش الربح PM} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{اجمالي الايرادات}}$$

يقيس قدرة البنك على التحكم في نفقاتها وحجم الضرائب.

العوامل المؤثرة على الربحية: تنقسم الى قسمين داخلية وخارجية:

أ. عوامل خارجية : تتمثل في:

- الظروف السياسية والاقتصادية.
- التشريعات القانونية والضوابط المصرفية تؤثر بالإيجاب أو بالسلب على وجهة البنوك التجارية.
- السياسة النقدية.
- المنافسة.
- الثقافة والوعي المدني لدى الجمهور.

ب. عوامل داخلية: تتمثل في:

- حجم البنك.
- ادارة السيولة.

- سياسة ادارة الاصول والخصوم.

العلاقة الموجودة بين الربحية والسيولة هي علاقة عكسية.

المحاضرة الخامسة: اتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية

1. الرقابة على البنوك : قبل اعطاء تعريف الرقابة المصرفية تعرف الرقابة بصفة عامة:

في التحقق من ما إذا كان كل شيء يحدث وفق الخطة الموضوعة والمبادئ التي تم اعدادها والتعليمات الصادرة وذلك لكشف الأخطاء والعمل على منع تكرار حدوثها، كما يمكن تعريفها على أنها مجموع العمليات التي تهدف إلى التأكد من أن التنفيذ قد تم وفق النصوص القانونية والأنظمة والتعليمات والتوجيهات الصادرة من السلطة المسؤولة أو المشرفة أو الوصية.

اما الرقابة المصرفية فهي تلك العملية أو العمليات التي تقوم بها السلطة المخول لها القانون (جهات رسمية) داخلية أو خارجية والتي تهدف الى التأكد من مدى قيام البنوك العاملة في دولة بتطبيق القوانين، الأنظمة، التعليمات، التوجيهات ذات الصلة والصادرة عن الجهة الوصية. تنظم الرقابة المصرفية الى نوعين داخلية وخارجية:

أ. الرقابة الداخلية: تعد وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك ++ الأخطاء وتنقسم الى 4 أقسام:

- 1) الرقابة المحاسبية: التأكد من مدى الالتزام بالقواعد المحاسبية والتقارير المالية.
- 2) الرقابة الإدارية: هي تلك الرقابة التي تعمل على رفع الكفاءة الإدارية (رسكلة العاملين وتدريبهم لتقادي الوقوع في الأخطاء).
- 3) الضبط الداخلي: هو الذي يعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية في حد ذاته نستنتج أن الرقابة الداخلية تتكون في حد ذاتها من نوعين رقابة كاشفة (محاسبية، إدارية، رقابة على القوانين) رقابة بعديّة أو تصحيحية (تدقيق داخلي).

الرقابة المصرفية في الجزائر: تتوافق مع مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة الصادرة من لجنة بازل 1994 ب 25 مبدأ وبالضبط المبدأ 14 حيث أصدر بنك الجزائر القانون 03/02 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 المتضمن نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، هذا النظام تم تعديله بالنظام 08/11 المؤرخ في 28 نوفمبر لسنة 2011 يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية (يلغي النظام السابق) حيث أضاف الحوكمة للنظام الأول، التنظيم المحاسبي، أنظمة قياس المخاطر، أنظمة الرقابة وتحليل المخاطر نظام المعلومات والتوثيق.

ب. الرقابة الخارجية: تنقسم إلى قسمين:

رقابة قانونية: من طرف مدقي الحسابات الخارجيين.

رقابة مؤسساتية: تقوم المؤسسة المالية بحد ذاتها (لجنة مصرفية رقابية) وبذورها تنقسم الى

قسمين الرقابة على الوثائق والرقابة الميدانية.

متطلبات الرقابة المصرفية الفعالة: يجب توفر مجموعة من الشروط:

- التشريعات المصرفية: قوانين أنظمة، تعليمات وتوجيهات للبنوك.

- السلطة الرقابية: ضرورة وجود سلطة رقابية تتمتع بالاستقلالية لضمان حسن تنفيذ

وتطبيق القوانين والتشريعات المصرفية.

- البيئة القانونية: يجب أن تكون قوانين واضحة فيما يخص الحقوق والواجبات، قوانين

واضحة للملكية (القطاع الخاص، القطاع العام).

مقررات اتفاقيات بازل ا و II :

بعد إدراك الدول الصناعية الكبرى لأهمية وخطورة القطاع المالي وخاصة قطاع المصارف فقد

حرصت مجموعة الدول العشر (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، إسبانيا،

سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) على تشكيل لجنة في إطار بنك التسويات الدولية

للرقابة على البنوك مع نهاية 1974 وهي لجنة استشارية فنية لا تستند الى أية اتفاقية دولية وأنها

أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية تجتمع هذه اللجنة 4 مرات في

السنة وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك ورغم

أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة إلا أنها لا تتمتع بأي صفة قانونية أو الزامية.

بنك التسويات الدولية: تم انشاؤه سنة 1930 بعد الحرب العالمية 1 في إطار مسألة

التعويضات التي فرضت على ألمانيا (أي جمع التعويضات وتمويل الإصلاحات للدول المتضررة

من الحرب بالإضافة إلى تعزيز التعاون النقدي والمالي العالمي. بعد ح.ع.2 أصبح يهدف إلى

الاستقرار، وانشئت منه العديد من اللجان منها لجنة بازل للرقابة المصرفية.

أهداف لجنة بازل: عملت اللجنة على تحقيق:

تمارس لجنة بازل منذ تأسيسها العمل في مجال بحث أفضل السبل لتدعيم الاستقرار المالي ، وتوسيع نطاق الإشراف والرقابة المصرفية في مختلف دول العالم ، وذلك بالتنسيق مع الجهات الإشرافية والرقابية في مختلف الدول، ورغم عدم اتسام توصيات هذه اللجنة بالصفة الإلزامية ، غير أنها بقيت محل متابعة مستمرة من طرف عدة دول، عن طريق قيام سلطات الرقابة ، بالعمل قدر المستطاع على تطبيق هذه القواعد

ولعل من بين الأهداف التي تسعى لجنة بازل إلى تحقيقها ما يلي :

- ▲ تقوية صلابة وأمان استقرار الجهاز المصرفي الدولي إذ أن تحقيق هذا الهدف يتطلب درجة كبيرة من التجانس الرقابي على المستوى العالمي والتعاون في مجال الرقابة والإشراف المصرفي.
- ▲ وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة وبالتالي إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس مال البنوك حيث تمثل تلك الفروق مصدر رئيسي للمنافسة غير العادلة بينها ودلت التجربة أن البنوك اليابانية كانت أكثر تفوقا في السوق المصرفية العالمية من البنوك الأوروبية والأمريكية حيث استطاعت أن تنفذ في السوق المصرفية العالمية وفي مناطق كانت حكرا على البنوك الأمريكية والأوروبية سابقا.
- ▲ إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية ، حيث لا يمكن للأجهزة المصرفية عبر العالم ، إلا أن تسير هذه التغيرات العالمية ، بغرض تدعيم مراكزها التنافسية ، ضمان نموها واستقرارها ، مما يستدعي وضع إطار دولي للتنسيق والتعاون في مجال الإشراف على البنوك ، والبحث عن آليات للرقابة تتناسب والأوضاع الجديدة.

اتفاقية بازل I : صدرت اتفاقية بازل I في جوان 1988 بعد سلسلة من الاجتماعات قدمت فيها اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال والتي وضع لها نسبة عالمية قدرت ب 8% وأوصت اللجنة بتطبيقها تدريجيا على مدار 3 سنوات ابتداء من 1990، التوصيات اقترحها Cooke والذي أصبح بعد ذلك رئيسا للجنة لذلك سميت النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل أو نسبة Cooke ويسميتها الفرنسيون معدل الملاءة الأوروبي.

الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I :

- 1- التركيز على المخاطر الائتمانية في حسابها لنسبة رأس المال فقط.
- 2- الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها أي قبل حساب نسبة كفاية رأس المال معيار كمي يجب الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات.
- 3- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: وتشمل الدول المتدنية المخاطر ، وهي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، يضاف إلى ذلك الدول ذات الترتيبات الإقراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي. وقد قامت اللجنة بتعديل هذا المفهوم خلال يوليو 1994م، وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات ، إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها الخارجي ، وهذا يعني أنه بإمكان زيادة أو انخفاض عدد هذه الدول التي تتكون من : دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، (إيسلندا ، إيرلندا ، إسبانيا ، أستراليا، البرتغال ، اليونان 1 ، الدنمارك ، فنلندا، النمسا ، النرويج ، نيوزلندا ، تركيا ، المملكة العربية السعودية .

المجموعة الثانية: وتضم باقي دول العالم ، وينظر إليها على انها ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى وبالتالي لا تتمتع هذه الدول والبنوك العاملة فيها من تخفيضات في أوزان المخاطرة المقررة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول ذات الترتيبات الإقراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي. قامت اللجنة بوضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول تختلف باختلاف الأصل وهي: 00% ، 10% ، 20% ، 100% .

في الجزائر وفقا للمادة 11 من التعليمية 94/74 الصادرة في 1994/11/29 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر حدد معاملات الترجيح ب 0 ، 5 ، 20 ، 100% ، تطبق على مختلف الالتزامات حسب درجة تسديدها وذلك وفقا لنوعية العميل والعملية، فبالنسبة لعناصر الأموال داخل الميزانية

يتم احتساب الخطر المرجح من خلال المبالغ الإجمالية المسجلة في الميزانية بعد احتساب كل المؤونات والضمانات اللازمة مرجحة بمعامل ترجيح معين.

بالنسبة لخارج الميزانية فان حساب الأخطار يتم من خلال تصنيف الالتزامات إلى 4 أصناف:

- الالتزامات ذات خطر مرتفع 100%.
- الالتزامات ذات خطر متوسط 50%.
- الالتزامات ذات خطر ملائم 25%.
- الالتزامات ذات خطر ضعيف 00%.

الجدول رقم 7 المخاطر المرجحة بأوزانها

الوزن	الموجودات
00 %	1- موجودات لا تحمل مخاطر أصول - النقود - المطلوبات من الحكومة والبنك المركزي بالعملة المحلية. - مطلوبات أخرى من دول OCDE وبنوكها المركزية. - مطلوبات معززة بضمانات نقدية أو ضمانات من حكومات OCDE.
0-50% 20% 20% 20%	2- موجودات متوسطة المخاطر أصول - مطلوبات مؤسسات القطاع العام المحلي والقروض المضمونة من قبلها (باستثناء الحكومة المركزية). - مطلوبات من مصارف مرخصة في دول OCDE أو قروض مضمونة من قبلها. - مطلوبات من مصارف التنمية الدولية والإقليمية. - مطلوبات من مؤسسات القطاع العام لحكومات OCDE أو قروض مضمونة من قبلها.

50%	- مطلوبات أو قروض مضمونة من مصارف خارج دول OCDE وبقي على استحقاقها أقل من سنة. - قروض تم تسديدها بالكامل لعقارات لأغراض السكن والتأجير.
100%	3- موجودات عالية المخاطر - مطلوبات من القطاع الخاص. - مطلوبات من مصارف خارج OCDE وبقي على استحقاقها أكثر من سنة. - مطلوبات من مصارف الحكومات المركزية لدول غير OCDE (مالم تكن بالعملة المحلية). - موجودات أخرى.

مكونات رأس المال حسب معيار بازل I : ركزت اتفاقية بازل علي الجانب المالي الخاص بالبنوك وخاصة الملاءمة التي تحافظ علي استقرار البنك وحمايته من الإفلاس و تم تقييم رأس المال الى شريحتين:

- ✓ **رأس المال الاساسي:** ويمثل الشريحة الأولى ويشمل العديد من العناصر: حقوق المساهمين، أسهم عادية، وأسهم ممتازة غير تراكمية+ الاحتياطات المعلنة+ أرباح محتجزة.
- ✓ **رأس المال التكميلي:** احتياطات غير معلنة+ احتياطات اعادة تقييم الأصول + مخصصات لمواجهة مخاطر عامة غير محددة (القروض المسندة) + أدوات أخرى (أسهم ممتازة تراكمية).

الاحتياطات المعلنة: تظهر في ميزانية البنك نتيجة نتائج السنة المالية السابقة (الاحتياطات العامة، الاحتياطات القانونية، الأرباح غير الموزعة).

أرباح غير موزعة: أرباح نتيجة الدورة لم يتم توزيعها أو تخصيصها.

أسهم ممتازة غير تراكمية: تأخذ الأرباح لسنة التي يتم فيها توزيع الأرباح فقط مثلاً يتم توزيع 2002، 2001، 2003 ووزعت في 2004 فنأخذ أرباح سنة 2004 فقط.

التراكمية: فتأخذ أرباح السنوات الأربعة.

احتياطات غير معلنة: تلك الاحتياطات التي تكون مرخصة من طرف السلطات الرقابية وعلى علم بها لكي تظهر في البيانات المالية.

احتياطات إعادة تقييم الأصول: تقيم هذه الاحتياطات بالقيمة الدفترية أو المحاسبية مثلاً: سهم = 50 دج ارتفع الى 100 دج ، الفرق بين القيمة الدفترية والسوقية هي احتياطات إعادة تقييم الأصول.

مخصصات لمواجهة مخاطر عامة غير محددة: تلك المبالغ التي يتم اقتطاعها من الدخل الإجمالي لمواجهة أو استيعاب خسائر مستقبلية من التعرض لمخاطر (غير محددة).

القروض المساندة: هي القروض التي يحصل عليها المصرف من طرف المساهمين.

القيود على رأس المال:

- ألا يزيد رأس المال التكميلي عن رأس المال الأساسي.
- ألا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين عن 50% من رأس المال الأساسي.
- ألا تزيد المخصصات العامة عن 2% تدريجياً وتحدد لاحقاً بـ 1.25% من الأصول المرجحة بمخاطر.
- يجب أن تخضع احتياطات إعادة التقييم الأصول إلى خصم قيمته 55% من قيمتها لاحتمال تذبذب أسعارها ولاحتمال خضوع الفرق للضريبة.
- يستبعد من رأس المال ما يسمى بالشهرة (العينة المعنوية للبنك) تستبعد لأنه يعمل على تضخيم رأس المال ولا يستفاد منها أثناء الأزمات والخسائر، وهكذا فإن معدل كفاية رأس المال حسب مقرات بازل I كما يلي: Cooke ration

$$* 100 \leq 8 \%$$

التطبيق في الجزائر بدأ تدريجيا كما يلي:

1990 : 4%

1999: 8%

1997 : 5%

1998 : 6%

تعديلات اتفاقية بازل I :

في سنة 1996 قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات على اتفاقية بازل I كما يلي:

- تغطية مخاطر السوق وادخالها ضمن معيار نسبة كفاية رأس المال بعدما كانت

تستخدم فقط المخاطر الائتمانية.

- اضافة شريحة ثالثة لرأس المال و هي قروض مساندة لأجل سنتين وتكون موجهة فقط

لمقابلة السوق.

أصبحت نسبة كفاية رأس المال.

$$\text{نسبة رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (شريحة 1+2+3)}}{\text{المخاطر المرجحة + مخاطر السوق } 5 \times 12} \leq 8 \%$$

ايجابيات وسلبيات بازل I :

أ. الإيجابيات:

- دعم واستقرار الأجهزة المصرفية والاستقرار الدولي عن طريق مراجعة القواعد

التنظيمية.

- تطبيق هذا المعيار يسمح بالحكم على السلامة المالية للمصرف مقارنة بالبنوك

الآخري.

- التحكم والتقليل من المخاطر المصرفية.
- إتاحة المعلومة حول البنوك مما يساعد العملاء على اتخاذ القرار الأفضل.
- سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد نظرا لاهتماماتها فقط بمخاطر الائتمان.

ب. السلبيات:

- أعطى معيار بازل I معاملة مميزة للدول الأعضاء على حساب باقي دول العالم في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE .
- لقد أدى تطبيق هذا المعيار أمام البنوك لإضعاف موقعها التنافسي أمام المؤسسات المالية غير المصرفية التي أصبحت تقدم خدمات البنوك ولا تخضع لكفاية رأس المال.
- صعوبة تطبيق اتفاقية بازل I على دول العالم نظرا لوجود فوارق في المعايير المحاسبية خاصة في الدول النامية التي تتميز بصغر حجم بنوكها وضآلة رأسمالها.
- حدوث العديد من الأزمات المصرفية كأزمة دول جنوب شرق آسيا والمكسيك.
- لا يعتبر معدل كتابة رأس المال مؤثرا جيدا لقياس الحالة المالية للبنك والمخاطر التي يتعرض لها البنك خاصة في ظل ظهور الأدوات المالية الحديثة.

اتفاقية بازل II: بالرغم من النجاح الملحوظ الذي حققته اتفاقية بازل I إلا أنه هناك العديد من العوامل والأسباب التي دفعت اللجنة إلى إصدار بازل II ومن أهمها:

- (1) التطورات والأساليب الحديثة خصوصا في مجال التكنولوجيا لزيادة استخدام التكنولوجيا في العمل المصرفي ما أصبح يعرض البنوك إلى مخاطر عديدة هي مخاطر التشغيل.
- (2) الانهيارات المصرفية التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا خاصة بظهور النمر الآسيوية وعلى المستوى العالمي بالنسبة للدول التي لديها ارتباطات قوية مع هذا الدول كاليابان والو.م.أ أي أن بازل I لم تمنع حدوث الأزمة المصرفية الآسيوية.

النمر الآسيوية (يطلق على اقتصاد دول تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية سميت هكذا لتحقيقها نمو اقتصادي سريع وواعد وأصبحت دول متقدمة بعدما كانت دول زراعية.)

بدأ تطبيق بازل II مع بداية 2007 وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر البنوك حيث غطت بازل I نوعين من المخاطر (السوقية و الائتمانية) و غطت بازل II بالإضافة الى المخاطر السابقة مخاطر التشغيل كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بمخاطرها} + (\text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيلية}) * 5 * 12} \leq 8\%$$

كما وركزت الاتفاقية (بازل II) على 3 دعائم أو أركان أساسية:

الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: من بين ما جاءت به هذه الدعامة هو:

1- إدخال تعديلات على أساليب قياس المخاطر (يسمح للبنوك باستعمال نماذجها الداخلية لقياس المخاطر).

2- إضافة مخاطر التشغيل الى المخاطر.

3- ترجيح الأصل يخضع للتصنيف الخارجي للجهات المصدرة لهذه الأصول وليس على أساس تقسيم دول العالم الى مجموعتين.

4- الاعتراف بمخططات مخاطر الائتمان والمتمثلة بالضمانات، التوريق، المخصصات، حيث أن البنك الذي يستعمل هذه الآليات يخفض من المخاطر الائتمانية وبالتالي ترتفع لديه نسبة كفاية رأس المال.

5- الحفاظ على معدل 8% .

و تصنف المخاطر التي تتعرض لها البنوك في ظل هذه الاتفاقية إلى ثلاثة أنواع كما تحدد سبل وطرق معالجتها اعتمادا على مؤشرات ومناهج صممت خصيصا لهذا الغرض تقدم لجنة بازل طريقتين لحساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

فالطريقة الأولى: تتعلق باستخدام المنهج المعياري يتم فيه الاعتماد على تصنيف المقرضين من قبل مؤسسات خارجية مثل مؤسسات التصنيف أو الجدارة الائتمانية حكومة البنوك .

الطريقة الثانية: تتعلق باستخدام منهج التصنيف الداخلي.

وبالنسبة للمخاطر التشغيلية والتي عرفتها لجنة بازل على انها :مخاطر التعرض للخسائر

أو عدم كفاة ألتا العنصر البشري في ظل وجود ظروف خارجية غير مواتية ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ويستبعد المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر النظامية هناك ثلاث مناهج لاحتساب متطلبات رأس المال إزاء المخاطر التشغيلية يمكن للبنوك استخدامها وفق بازل وهي :

-منهج المؤشر الأساسي.

-المنهج المعياري .

-أسلوب القياس المتقدم.

الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية ان عملية المراجعة الرقابية تتطلب من السلطات الرقابية التأكد من أن كل بنك لديه اجراءات واضحة من أجل تقييم كفاية رأس المال ومعرفة مدى تناسبه مع حجم المخاطر التي يواجهها البنك وتعتمد المراجعة الرقابية على مبادئ هي:

1. أن يكون لدى البنك اجراءات لتقييم كفاية رأس المال مقارنة بحجم المخاطر.
2. على السلطات الرقابية أن تقوم بتقييم ومراجعة الأسس الداخلية لدى البنك فيما يتعلق بتقييم كفاية رأس المال لديها.
3. يتعين على السلطات الرقابية أن تحت البنوك على الاحتفاظ بمستويات من رؤوس الأموال أعلى من الحد الأدنى المطلوب.
4. على السلطات الرقابية أن تتدخل في مراحل متقدمة لمنع انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المقرر وأن تطلب من البنك إجراءات تصحيحية فورية.

الدعامة الثالثة: انضباط السوق: حيث وفقا لهذه الدعامة بحيث تعزيز الانضباط السوقي من خلال تدعيم الشفافية والإفصاح مثلا: الشفافية في التعرض للمخاطر بشفافية هيكل رأس المال، الإفصاح عن نسبة كفاية رأس المال.

الإيجابيات:

- ضمان سلامة البنوك ومنه الحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي.
- ضمان المنافسة العادلة ما بين البنوك.
- الغاء كل تمييز ما بين الدول واقتصادها فقط على المخاطر التي تحملها.
- توسيع قاعدة المخاطر والأخذ في الحسبان بعض الأدوات المستخدمة للتقليل منها.

السلبيات: تتمثل نقائص هذه الاتفاقية في:

- تعتبر تحد حقيقي للبنوك في الدول النامية نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها.
- غير الزامية التطبيق مما يحد من مفعولها.
- احتجاز نسب أكبر من الأرباح لتكوين مخصصات يؤدي الى تراجع ربحية البنوك.
- لم تراع الحالات الخاصة لبعض أنشطة البنوك خاصة البنوك الإسلامية رغم صعوبة تطبيقها والسلبيات الا أن أغلب البنوك سعت الى تطبيق بازل II .

فشل مقررات بازل II في حماية البنوك من الضغوط الائتمانية التي تعرض لها بسبب الأزمة العالمية 2008 الأمر الذي جعل بعض الاقتصاديين يشككون في الافتراضات الضمنية التي تقوم عليها الاتفاقية.

ان نتائج الأزمة المالية العالمية 2008 ومخلفاتها على الاقتصاد العالمي اكدت ضرورة مراجعة الأنظمة والتشريعات المصرفية على المستوى المحلي والدولي وذلك لأن بازل II لم تستطع منع انهيار المصارف بل النظام المالي العالمي لولا التدخل الواضح من الحكومات لهذا تكاثفت الجهود المحلية والدولية وتوجهت الى اصدار بازل III.

تعريف بازل III : هي عبارة عن مجموعة من التدابير والقواعد والمعايير التي طورتها لجنة بازل للرقابة على المصارف صدرت وثيقتها الاولى في سنة 2009 ووثيقتها النهائية في ديسمبر 2010 تهدف هذه الاتفاقية الى:

1. تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات الناتجة عن الضغوط المالية الاقتصادية أيا كان مصدرها.

2. تحسين الطريقة التي تدار بها المصارف من قبل مجلس الغدارة والإدارة العليا.

3. تعزيز الشفافية والإفصاح.

4. زيادة متطلبات رأس المال وتعزيز جودته حتى يتسنى للقطاع البنكي تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية.

الجوانب التي عالجتها اتفاقية بازل III : هي الأشد تطبيقاً من قبل البنوك حيث ستكون لها تكاليف عالية واستهدفت موضوعين أساسيين هما:

- الاحتراز الجزئي: مزيد من الضوابط على البنوك فرادى.

- الاحتراز الكلي: يستهدف النظام ككل.

الهوامش الإضافية لرأس المال: هناك هامشين:

رفع معدل رأس المال: يقدر ب 2.5% من الأصول المرجحة بمخاطرها ويقتطع من حقوق الملكية للأسهم العادية لتجنب الوصول للحد الأدنى المقرر 8%

أي $8\% + 2.5\% = 10.5\%$ **المعدل الجديد لنسبة رأس المال.**

-إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس المال الأساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5 % على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب 2% وفق اتفاقية بازل 2

-تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5 % من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7% وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية

لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء .

- وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء

-رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013 وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019

-متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% حالياً إلى 10.5% وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك

-زيادة الرسملة المطلوبة تجاه عمليات التوريق وغيرها من الأدوات المركبة، وهي العملية التي ورّطت الكثير من البنوك في الأزمة المالية العالمية الأخيرة

الجدول رقم 8 متطلبات رأس المال و رأس مال التحوط وفق بازل 3

البيان	حقوق المساهمين	رأس مال الشريحة الأولى	إجمالي رأس المال
--------	----------------	------------------------	------------------

الحد الأدنى	4.5 %	%6	%8
رأس مال التحوط	%2.5		
حدود رأس مال التحوط للتقلبات الدورية	%2.5-0		
الحد الأدنى + رأس مال التحوط	%7	%8.5	%10.5
بازل 2	%2	%4	%8

Source : Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, Bank for International Settlements, December 2010,p64.

كما واقتُرحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتيْن في الوفاء بمتطلبات السيولة:

معيَار السيولة: Liquidity coverage ratio أوضحت أزمة 2008 أن للسيولة دور مهم في عمل النظام المالي والمصرفي ،وهذا ما عملت عليه لجنة بازل 3 من خلال تعزيز إطار السيولة بوضع نسبتيْن الأولى على المدى القصير و الثانية على المدى المتوسط و الطويلكما يلي:

نسبة السيولة في المدى القصير: تتطلب هذه النسبة تغطية إجمالي التدفقات النقدية الصافية على مدار 30 يوما و ذلك لمواجهة احتياجاتها ذاتيا و يحسب وفق العلاقة:

$$\text{نسبة السيولة قصيرة الأجل LCR:} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{إجمالي التدفقات النقدية الصادرة الصافية خلال 30 يوما المقبلة}} \leq 100\%$$

حددت لجنة بازل أن مع بداية 2015 سيتم العمل بنسبة السيولة قصيرة الأجل ،وحددت المتطلبات الدنيا بنسبة 60% كبداية مرحلية على أن تتطور بأقساط متساوية لتكتمل بحلول جانفي 2019 إلى أن تصل إلى النسبة المحددة وهي 100%.

3.2.1 نسبة صافي التمويل المستقر: Net stable funding ratio هي عبارة عن نسبة على

المدى الطويل مصممة لحالة عدم تطابق السيولة لاستخدام مصادر مستقرة للتمويل الهدف منها أن يتوافر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها و تحسب كما يلي:

$$\text{NSFR} = \frac{\text{التمويل الدائم المستقر}}{\text{متطلبات التمويل}} \leq 100\%$$

4.2.1 معيار الرافعة المالية: Leverage ratio هي عبارة عن مقياس بسيط و شفاف و غير

قائم على المخاطر و يهدف الى تقليل مقدار المخاطرة في النظام المالي و دعم متطلبات رأس المال القائم على المخاطر فنسبة الرافعة المالية تقيد المستوى المطلق للديون بكمية معينة من رأس المال حيث أن الحد الأدنى لنسبة الرافعة المالية هي 3% من رأس المال من الشريحة الأولى (تمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعن الاعتبار إلى رأس مال الشريحة الأولى)

$$\text{نسبة الرافعة المالية (الاستدانة)} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{مجموع الأصول داخل وخارج الميزانية}} \leq 3\%$$

ويجب أن لا تقل هذه النسبة عن 3% حسب لجنة بازل ،يتم البدء في تطبيق هذه النسبة ابتداء من 01 جانفي 2013 ومرت هذه النسبة بمجموعة من المراحل والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم 3 تواريخ إدخال نسبة الرافعة المالية حسب بازل 3



Source :Financial Stability Review,November2015, p2, consulté sur le 20/01/2019, sur le site <https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/sfafinancialstabilityreview201511.en.pdf?7d105859ecd9af69e14b8bc375e40cf>

منحت لجنة للبنوك فترة لتطبيق اتفاقيتها الجديدة بازل3، حيث بدأت بالتطبيق التدريجي لبازل3 ابتداء من سنة 2013 إلى أن تصبح هذه القواعد مطبقة بشكل كلي في سنة 2019، مما يسمح للبنوك ببناء احتياطها بشكل تدريجي واستفتاء الشروط كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 9 مراحل تنفيذ اتفاقية بازل 3

Basel III Transitional Arrangements								
TIMELINE	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Leverage Ratio	Observation Period Reporting						Standard in Force	
Minimum Common Equity Capital ratio	3.50%	4.00%	4.50%	4.50%	4.50%	4.50%	4.50%	4.50%
Capital Conservation Buffer				0.625%	1.250%	1.875%	2.50%	
Minimum Common Equity Capital Ratio + Conservation buffer	3.50%	4%	4.50%	5.125%	5.75%	6.375%	7.00%	
Minimum Tier 1 Capital	4.50%	5.50%	6.00%	6.00%	6.00%	6.00%	6.00%	6.00%
Minimum Tier 1 Capital + Conservation Buffer	4.50%	5.50%	6%	6.625%	7.25%	7.875%	8.50%	
Minimum Total Capital	8.00%	8.00%	8.00%	8.00%	8.00%	8.00%	8.00%	8.00%
Minimum Total Capital + Conservation Buffer	8.00%	8.00%	8.00%	8.625%	9.25%	9.875%	10.50%	
Capital Instruments That No Longer Qualify As Non-Core Tier 1 or Tier 2 Capital	Phased Out Over 10 year horizon beginning 2013							
Liquidity Coverage Ratio	Observation Period Reporting			Standard in Force				
Net Stable Funding Ratio	Observation Period Reporting						Standard in Force	

Source: Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Bâle 3 : dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires**, document révisé, Banque Des Règlements Internationaux, Bâle, Suisse, juin 2011 . P 76

على أثر الأزمة المالية العالمية 2008 برز الاتجاه نحو استخدام البنوك الإسلامية.

مشكلة السيولة خلال أزمة 2008: قبل حدوث الأزمة المالية كانت الأصول نشطة وكان التمويل متاحا بسهولة وبتكلفة منخفضة لكن بعد حدوث الأزمة المالية (تغير أوضاع السوق) تبين كيف يمكن للسيولة أن تتبخر بشكل سريع وعدم كفاياتها لوقت طويل.

مشكلة السيولة على مستوى البنوك فرادى: يمكن تقسيمها الى:

(1) عدم سيولة التمويل: مصادر التمويل السوقية (الاقتراض من اسواق التمويل، اتفاقيات اعادة الشراء، سوق ما بين البنوك، التوريق .. كان التمويل يتم بسهولة وبدون تكاليف لكن بعد حدوث الأزمة المالية اخفقت العديد من البنوك في الحصول على اعادة تمويل التزاماتها أو الحصول على تمويل اضافي (في الأزمات يتجه المستثمرون للاستثمار في الأصول الآمنة لأن درجة عدم اليقين غير واضحة من بينها الذهب، سندات الخزينة الأمريكية، سندات البنك المركزي الألماني، سندات البنوك ذات الجودة العالية جدا.

(2) عدم سيولة السوق: بعد اخفاق البنوك في الحصول على تمويل أصبح عدم الحصول على السيولة أمر معقد ودام فترة طويلة مما دفع بالبنوك إلى بيع أصولها فكان البيع بأسعار منخفضة جدا فتوالت خسائر البنوك (عدم القدرة على بيع الأصول بسرعة وبدون خسارة في القيمة).

مشكلة السيولة على مستوى النظام البنكي ككل: تحدث مشكلة السيولة على مستوى النظام ككل عندما تؤدي اضطرابات السوق إلى جفاف السيولة على مستوى النظام ككل وليس البنوك فقط ويمكن أن ينشأ هذه الاضطرابات من الضعف العام أو الكلي في إدارة السيولة أو عندما تؤثر صدمة في السيولة لدى مؤسسة منفردة. وتكون مؤثرة في النظام وهي تلك المؤسسات التي تكون لها علاقات وروابط قوية مع النظام المصرفي في حين أن أي اخفاق لها تنتقل العدوى الى مؤسسات أخرى ومنها الى النظام ككل.

ينشأ الضعف العام في ادارة السيولة عندما يصبح النظام المصرفي ككل معرض وبشكل مفرط لنفس مخاطر السيولة (سواء كانت عدم سيولة التمويل أو عدم سيولة السوق) .

المحاضرة السادسة: التسويق المصرفي

يعتبر التسويق المصرفي نظاما متكاملًا تتفاعل من خلاله مجموعة من الأنشطة المصممة ضمن صياغات (خطط و برامج) محددة تستهدف الوصول الى نهايات معينة (التوازن بين هدفي الربحية ورضا العميل) عملية ديناميكية ذات أبعاد تؤثر وتتأثر بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية.

1. ماهية التسويق:

تعريف التسويق المصرفي:

هو مجموعة الأنشطة المتخصصة والمتكاملة التي توجه من خلالها موارد المصرف وامكانياته ضمن صياغات خلقة تستهدف تحقيق مستويات أعلى من الإشباع لحاجات ورغبات العملاء الحالية والمستقبلية والتي تشكل دائما فرصا سوقية لكل من المصرف ومستهلك الخدمة المصرفية. هو الاستمرار في تقديم خدمات مصرفية متميزة وبكفاءة عالية بهدف إرضاء العميل وإظهار صورة متميزة للبنك وتحقيق أقصى الأرباح للبنك.

عوامل انتشار التسويق المصرفي: هناك العديد من العوامل التي ساهمت في انتشار الفكر التسويقي في البنوك التجارية وأهمها:

- التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتلاحقة وطبيعة المنافسة ومدى تأثير ذلك على شكل السوق المصرفية.
- التطور السريع في النشاط المصرفي وتعدد وتشابك العمليات وتعقدها، وهذا بزيادة استخدام الآليات الحديثة مما يستدعي جذب أكبر عدد ممكن من العملاء.
- الرغبة في تحسين جودة الخدمة المصرفية وبالتالي تحتاج الى جهود تسويقية خاصة.
- زيادة الانتشار العالمي للبنوك التجارية بفتحها الوحدات وفروع في دول أخرى مما زاد من حدة المنافسة مع البنوك المحلية.

مراحل تطور مفهوم التسويق المصرفي:

ظهر التسويق المصرفي حوالي سنة 1966 ولم يعرف تطورا حقيقيا في الفترة 1973-1974 وقد تعدى التسويق المصرفي الكلاسيكي آنذاك مرحلة سوق الادخار (قبول الودائع ومنح الائتمان) الى تقديم خدمات بنكية أخرى في مجال الاستعلامات واثراء تشكيلة الخدمات وتنوع الأنشطة المتعلقة بالقروض والتوزيع.

وان تطبيق المفاهيم الأساسية التسويقية لم يحدث مرة واحدة بل مر التسويق المصرفي في تطوره بعدة مراحل وهي:

المرحلة 1: مرحلة الترويج:

حيث ينصرف مفهوم التسويق الى مفهوم الإعلان عن الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك والعلاقات العامة معا ومن ذلك تحددت وظيفة التسويق في القيام بالأنشطة الترويجية (استخدام وسائل النشر، المطبوعات، ملصقات اعلانات، تلفزيون) تهدف إلى جذب انتباه العملاء.

المرحلة 2: الاهتمام الشخصي بالمتعاملين:

بدأت هذه المرحلة مع بداية اقتناع المصارف بعدم جدوى النشاط الترويجي مالم يصاحبه تغيير في الكيفية التي يتبعها معاملة المصرف لزيائنه حيث تم التركيز على :

- التأكيد على كيفية معاملة الزبائن والأساليب المناسبة الواجب اتباعها.
- تحديث أنظمة وأساليب العمل المصرفي بما يؤدي الى سرعة وجودة ودقة الخدمات.
- تحديث أماكن تأدية الخدمة المصرفية للزبائن (قاعات الانتظار بما يجعلها أكثر جاذبية).

المرحلة 3: مرحلة التجديد وتقديم خدمات جديدة:

تطور المفهوم التسويقي الى مفهوم التجديد نظرا للتطور السريع في المجتمعات والذي أثر بشكل كبير على أذواق المستهلكين سواء في نوعية الخدمات أو في الكيفية التي يتم بها تقديم الخدمة لتحقيق أكبر اشباع ممكن للحاجات غير المشبعة للزبائن.

المرحلة 4: مرحلة نظم التسويق:

أصبحت البنوك تمارس النشاط التسويقي في اطار متكامل يمثل مجموعة من الأنشطة كإعداد الخطط التسويقية والرقابة عليها كما اهتمت البنوك في هذه المرحلة بإعداد وتطوير بحوث التسويق والمعلومات التسويقية وتدعيم أنظمة الاتصالات التسويقية.

المرحلة 5: مرحلة المفهوم الاجتماعي للتسويق:

تمثل هذه المرحلة أحدث المراحل في تطوير التسويق المصرفي حيث كانت نتيجة طبيعية لنمو حركة حماية المستهلك والحركات الاجتماعية يقوم مفهوم التسويق في هذه المرحلة على ضرورة أخذ المصلحة العامة للمجتمع ككل في الاعتبار وذلك الى جانب مصلحة المستهلك كفرد أو منظمة وينعكس تطبيق البنوك لهذه المرحلة على ما يلي:

- تمويل مشروعات الأعمال وتوجيه الاستثمارات للمجالات المساهم بدرجة أكبر في تحسين جودة الحياة المستهلك.
- تأكيد أهمية معاونة الزبائن على اتخاذ قراراتهم المالية والاستثمارية التي تؤدي الى تحقيق مصالحهم فضلا عن تحقيق مصالح المجتمع.
- تحقيق البنك لأهداف زبائنه عامل أساسي في تحقيقه لأهدافه.

أهداف التسويق المصرفي:

- دراسة السوق والعمل الأكثر ربحية وتحديد رغباته واحتياجاته الحالية والمستقبلية قصد تصميم وتقديم الخدمات البنكية التي يرغب في الحصول عليها في الوقت المناسب والمكان الملائم.
- الاطلاع الدائم والمستمر على البنوك المنافسة ومعرفة قدرتها على التأثير على السوق.
- بناء صورة ايجابية عن البنك وعن خدماته وعن العاملين فيه والمحافظة المستمرة على سمعة وصورة البنك أمام عملائه وكذا المساهمة في عملية التجديد والتطوير البنكي والمالي.

- تسيير مختلف منتجات الخدمات البنكية بصفة أكثر ايجابية وتقديمها على اكمل وجه للعميل.
- تكييف البنوك وجعلها أكثر استجابة لمتغيرات السوق وتطورات احتياجات الزبائن (غير ثابتة).
- خلق أسواق بنكية وممارسة العمل فيها عن طريق اكتشاف أنواع جديدة من الخدمات البنكية يرغب فيها الزبائن.

2. المزيج التسويقي المصرفي (السياسات التسويقية المصرفية)

يعرف المزيج على أنه مجموعة من العناصر التي تستطيع من خلالها المنظمة التأثير على رد فعل المستهلك تجاه المنتج.

المزيج التسويقي هو كافة العمليات والفعاليات التي تستهدف توفير الخدمات المصرفية التي تلبي حاجات العملاء الحالية والمستقبلية بالأسلوب الذي يحقق أقصى رضا هؤلاء العملاء ويعظم أرباح المصرف.

المزيج المصرفي التقليدي هو معروف ب 4 PS وهي اختصار للعناصر التالية

الشكل رقم 4 المزيج التسويقي التقليدي



المنتج PRODUCT

السعر PRICE

منافذ التوزيع PLACE

الترويج PROMOTION

أ. المنتج: يمثل المنتج المصرفي الخدمة غير الملموسة التي تهدف الى اشباع رغبات وحاجات الزبون مقابل دفع عمولة معنية وتمت الخدمة بأربع مراحل هي التقديم، النمو، النضج، التدهور، ولخلق منتج جديد يجب توفر 3 عناصر أساسية (الحاجة، الزبون، التكنولوجيا) ،

ومن أهم استراتيجيات المنافسة في ميدان الخدمات هو ضمان مستوى معين من الجودة العالية للحفاظ على ولاء الزبائن للمنتج.

ب. التسعير: ان المستهلك لا يختار المنتج فقط الذي يلائمه من حيث النوعية واسم العنية، والجودة ولكنه يقابله سعر المنتج وبالتالي فالبنوك عند تقديمها للمنتجات جديدة تواجه صعوبات في تحديد السعر منها:

دوره حياة الخدمة المصرفية، حصة البنك في السوق، ويقوم البنك بتحديد سعر المنتج الجديد كما يلي انطلاقا من عناصر داخلية وأخرى خارجية.

(1) تحديد السعر انطلاقا من عناصر داخلية:

أ- تحديد السعر وفقا لسعر التكلفة: $\text{سعر البيع} = \text{سعر التكلفة} + \text{هامش الربح}$

ويتم حسابها من الربح كنسبة من التكاليف الثابتة والمتغيرة.

ومن أسباب استعمال هذه الطريقة بكثرة هو:

- احساس المستهلك بان التسعير على أساس التكلفة عادل بالنسبة له وللبنك أيضا.

- الأسعار تكون متشابهة بين البنوك لنفس المنتج.

ب- حساب نقطة التعادل: يكون البنك في حالة توازن اذا كانت التكاليف الثابتة تساوي

التكاليف المتغيرة ونعني بالتكاليف المتغيرة هي التي تتغير تبعا للكميات المنتجة

والثابتة هي التكاليف المستقلة عن حجم النشاط ويتم حساب نقطة التعادل بطريقتين.

$$1- \text{نقطة التعادل} = \frac{\text{التكاليف الثابتة} * \text{التكاليف المتغيرة}}{\text{هامش على التكلفة المتغيرة}}$$

الهامش على التكلفة المتغيرة = رقم الأعمال - التكاليف المتغيرة

$$2- \text{نقطة التعادل} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{سعر بيع الوحدة} - \text{التكلفة المتغيرة للوحدة}} \text{ حسب عدد الوحدات}$$

(2) تحديد السعر انطلاقا من عناصر خارجية:

يتم تحديده وفقا ل 3 عناصر هي: مرونة الطلب على الأسعار، المنافسة، العامل
السيكولوجي (لا نضع سعر أدنى أو سعر أقصى) العميل السلبي (التشكيك، الثرثار،
المغرور، الغضبان، العنيد، المفكر الصامت).

(3) سياسة التوزيع: place:

إن أهمية قنوات التوزيع في الخدمات المصرفية تكمن في جعل الخدمة البنكية أقرب ما تكون
من الزبون ولا تكلفه مشقة الانتقال إليها أو تحمل عبئ وجهد من أجل التحصيل أو الاستفادة من
الخدمات التي يقدمها البنك حيث يقوم البنك بتوزيع خدماته اما عن طريق شبكة فروع المنتشرة أو
من خلال وكالات خاصة وحتى من خلال البنوك الإلكترونية عن طريق الصراف الآلي ...

(4) الترويج: Promotion :

يقصد به استخدام البنك لجميع الجهود والأساليب الشخصية وغير الشخصية لاخبار الزبون
الفعال بالخدمة التي يقدمها وذلك بشرح مزاياها وخصائصها وكيفية الاستفادة منها أو اقناعه
بالتعامل مع المصرف ولذلك عملية الترويج تقوم على :

- مجموعة مناسبة من الحقائق والمعلومات عن البنك وخدماته بحيث يتم نقلها للعميل
بصورة والشكل المناسبين.

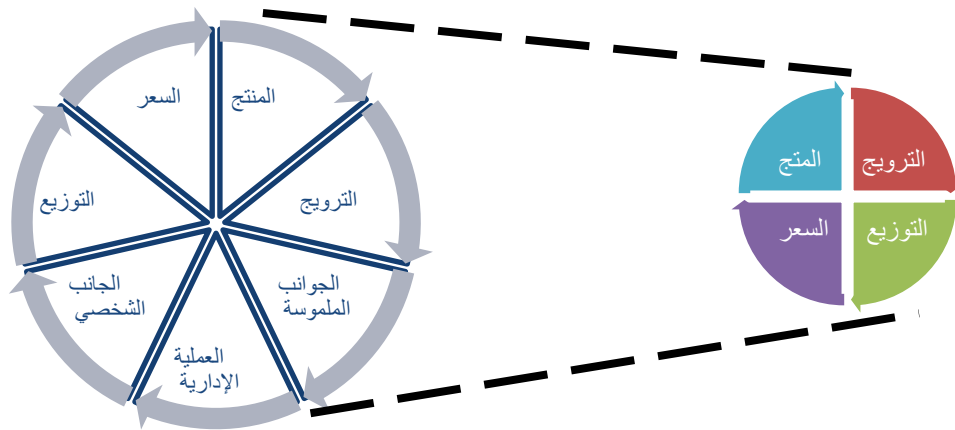
- اقناع العميل بأهمية وضرورة التعامل مع المصرف والاستفادة من خدماته لاشباع
حاجاته.

ويتكون مزيج الترويج من العناصر التالية:

- أ- الإعلان: عن طريق الصحف، المجلات، التلفزيون، الإعلان الإلكتروني.
- ب- البيع الشخصي: ويكون عن طريق المقابلة الشخصية بين الموظف والعميل وجها لوجه
وتعريفه بالخدمة المصرفية واقناعه بشرائها.
- ت- العلاقات العامة: يهدف هذا النوع من الترويج الى توفير جو من الثقة والتفاهم بين البنك
وزبائنه وتنمية العلاقة معهم.

المفهوم التسويقي الحديث: لقد قام العديد من الباحثين في مجال تسويق الخدمات ومنها الخدمات المصرفية حيث قام Judd في 1997 بإضافة عنصر خامس هو الأفراد، وأضاف Kotler كل من اللباقة والعلاقات العامة لتصبح 6 عناصر في حين أضاف Magrath في 1988 عنصر البشر والتسهيلات المادية والإجراءات لتصبح عناصر المزيج $7 = 3+4$

الشكل رقم 5 المزيج التسويقي الحديث



(1) الجوانب الملموسة: هي كل المكونات المادية من تجهيزات خارجية مثل Parking

وداخلية مثل أماكن الانتظار، حجم البنك ... الحاسبات، البرامج ...

(2) العنصر البشري: يمثل الجانب الشخصي الذي يحتك مباشرة بالعميل يجب أن يكون حسن

المظهر، سلس، فصيح، على دراية تامة بالمعلومات حول البنك والخدمة.

(3) الإجراءات: هي الطرق والأساليب التي تقدم بها الخدمة والتي يجب أن ترضي الزبون

وتشبع رغباته.

الاستراتيجية التسويقية: تحدد الأهداف الرئيسية البعيدة المدى للمنظمة ككل وتبني الوسائل

لتحقيقها وتوزيع الموارد الضرورية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف (ما هو العمل الذي تقوم به

المؤسسة، ماذا تريد أن تكون؟)

استراتيجية التسويق المصرفي: لا تختلف كثيرا عن مفهوم الاستراتيجية بصفة عامة الا أنه يوجد

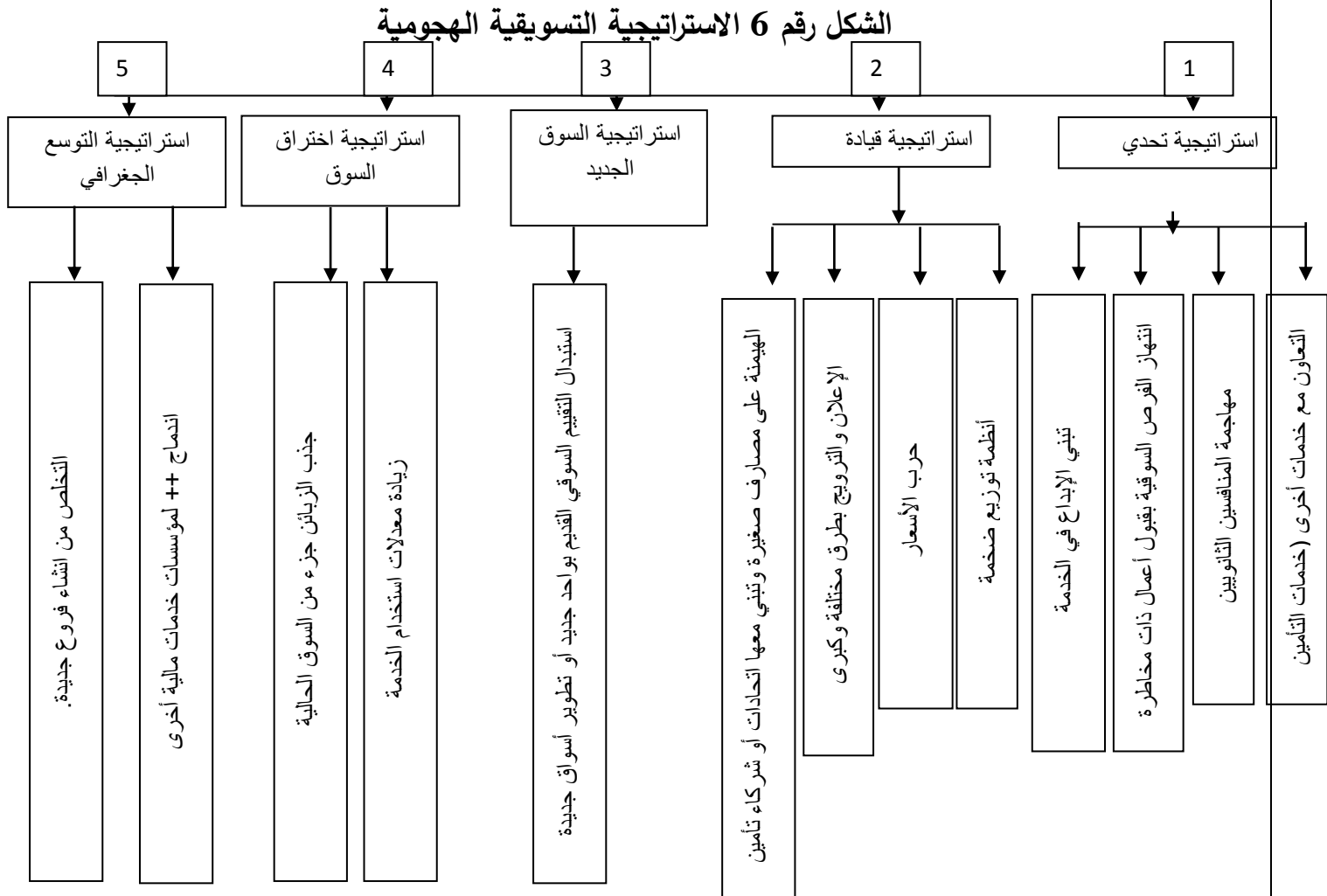
بعض الاختلاف من ناحية الأهداف الرئيسية والمعتقدات البيئية في السوق المصرفية وعلّة العموم

يمكن تعريف الاستراتيجية التسويقية للمصرف كما يلي:

- التخطيط المشترك على مختلف المستويات وخاصة القيادية منها في البنك.
- حاجات ورغبات الزبائن بشكل عام والمستهلكين المت++ للخدمة بشكل خاص.
- المؤسسات المصرفية الأخرى في نفس السوق.
- الطموحات والقيم لدى الإدارة العليا للمؤسسة المصرفية.
- الإمكانيات والقدرات البشرية للبنك.
- الظروف الاقتصادية والمالية السائدة وأسعار الفائدة.

أنواع استراتيجية التسويق المصرفي:

أ. الاستراتيجية التسويقية: الهجومية يمكن توضيح الاستراتيجية التسويقية الهجومية من خلال الشكل التالي:



ب. الاستراتيجية الدفاعية: تقوم هذه الاستراتيجية على تجنب المواجهة مع البنوك الرائدة واحتلال موقع غير متقدم في السوق مع التركيز على عدم تطبيق أي نظام مصرفي الا اذا كان الجميع أو الأكثرية قد طبقوه وثبت نجاحه وربحيته وهناك 3 استراتيجيات دفاعية وهي:

- اتباع السوق: ويقصد به قبول الوضع القائم وهنا لا يتحدى قائد السوق بل يرضى بالوضع القائم ويحاول ادامة حصته السوقية باستراتيجية تهدف الى الحفاظ على زبائنه.
- استراتيجية جيوب السوق: يتم ذلك من خلال التخصيص في السوق الذي يكون صغيرا ولا يهم المصارف الكبرى وعادة ما تكون هذه الجيوب امنة ومربحة في آن واحد، وهذا لتجنب الاصطدام مع البنوك الرئيسية الكبرى.
- استراتيجية التنويع: تكون في تنويع الأنشطة لتصبح مصارف عالمية تأخذ بمخاطرة العالية.
- الاستراتيجية العقلانية : تتعلق باستخدام الطرق الفعالة لزيادة الربحية وتجنب الأعمال غير المربحة (الاهتمام بتقليل التكاليف، صناعة خدمات جديدة أكثر ربحية، لا تستخدم البنوك استراتيجية واحدة بل يمكن لها أن تجمع أكثر من نوع في آن واحد لمواجهة المنافسة.

ويجب مراعاة ما يلي في اختيار الاستراتيجية التسويقية المثلى:

- الحجم التنافسي للبنك وموقعه في الشرائح التسويقية (الشريحة التي يستطيع البنك خدمتها بفعالية).
- موارد البنك، أهدافه وسياساته.
- الأهداف التسويقية وسلوك العملاء.
- المرحلة التي تمر بها الخدمة في دائرة حياتها التسويقية.
- الحالة الاقتصادية .

وتنفذ الاستراتيجية عبر المزيج الخدمي المتمثل في التسعير، الترويج، قنوات التوزيع...

ومن خلال الاستراتيجية المتبعة يمكن له أن يحقق ميزة تنافسية وهذا عندما يستطيع البنك القيام بشكل متميز وفائق بالمقارنة مع المنافسين وذلك من خلال استغلال أفضل الإمكانيات والموارد المالية والبشرية والكفاءات التي يتمتع بها والميزة التنافسية هي قدرة البنك على تقديم خدمة عالية الجودة وبأسعار مغرية تؤدي الى تحقيق رغبة العملاء واشباعها وهذا بالمقارنة مع المنافسين في السوق.

بحوث التسويق:

تعتبر بحوث التسويق الوسيلة التي يمكن بواسطتها ربط السوق بصانع القرار التسويقي في البنك، ومن شأن المعلومات التي يتم جمعها من البيئة التسويقية العامة أن تساعد في التعرف على أكثر الفرص الموجودة في السوق وغالبا ما تركز بحوث التسويق على معرفة تفضيلات الزبائن ونظرتها الى الخدمة المصرفية المقدمة من البنك.

الخطوات الأساسية في بحوث التسويق:

- تحديد مشكلة البحث ووضع الأهداف.
- تحديد الفرضيات واختبارها.
- تصميم وتطوير خطة البحث.
- جمع البيانات.
- تحليل البيانات واستخلاص النتائج.
- اعداد التقرير النهائي وتقديم التوصيات.

فئات العملاء التي يخدمها المصرف :

يخدم فئتين من العملاء :

1-سوق التجزئة: يتم التقييم حسب متغيرات ديمغرافية: الدخل، الحالة الاجتماعية...

2-سوق قطاع الأعمال: يصنف حسب:

-وضع المشروعات.

-ملكية المشروعات

-نوعية المشروعات

المحاضرة السابعة: حوكمة البنوك

يعتبر مصطلح الحوكمة في البنوك من المصطلحات الحديثة نسبيا والتي تختص باهتمام الخبراء والتنفيذيين والمعنيين بالإدارة الرشيدة للشركات والمؤسسات المالية والاقتصادية وخاصة البنوك ، فالحوكمة المصرفية تعتبر إحدى الآليات الهامة التي يمكن الاعتماد عليها في مكافحة المخاطر البنكية وتحسين إدارة البنوك من خلال وضع الاستراتيجيات السليمة التي تطمح إليها حوكمة البنوك من أجل تحقيق أهدافها و التعرف على مبادئها و كيفية تطبيقها للحد من المخاطر البنكية.

1. ماهية حوكمة البنوك:

تعددت تعريفات الحوكمة المصرفية أو البنكية ونذكر منها ما يلي :

مجموعة من الأساليب و الإجراءات الخاصة التي تبين كيفي تسيير المجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لمختلف النشاطات البنك وشؤونه:

✓ تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك

✓ متابعة سير العمليات اليومية للبنك

✓ القيام بمسؤولياتهم اتجاه أصحاب المصالح على أكمل وجه

✓ التأكد من سيرورة الأنشطة البنك تبعا لما جاء من اللوائح والقوانين "

تعتبر النظام المالي الذي يتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال.

أما لجنة بازل فإنها ترى حوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا والتي تؤثر في كيفية قيام المصرف بما يلي :

✓ وضع الأهداف المصرفية

✓ إدارة العمليات اليومية في المصرف.

وعرفت الحوكمة على أنها نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقه يتم ادارة الشركة والرقابة عليها ورصانة السلوك والتصرفات الإدارية وحماية المشروعات من عناصر الفساد المالي.

أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك: حوكمة البنوك لها أهمية كبيرة مقارنة بالمؤسسات الأخرى نظرا لطبيعتها الخاصة ، حيث أن إفلاس البنوك يؤثر على الأداء المالي للبنوك وكذلك بطريقة مباشرة على الاستقرار الاقتصادي ككل .وهذا كله يعطي أهمية كبير لحوكمة البنوك التي تؤثر إيجابا على البنوك وحمايتها من مختلف الأخطار وتتمثل أهمية الحوكمة البنوك فيما يلي :

- ✓ تعد حوكمة البنوك نظام يتم بموجبه توجيه و الرقابة على العمليات التشغيلية للبنوك
 - ✓ تمثل الحوكمة الجيدة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية في حين سوء الحوكمة وخاصة في البنوك يمكن أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي
 - ✓ تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي الى تحسين إدارة البنوك وتجنب التعثر والإفلاس ويتضمن تطوير الأداء ويساهم في اتخاذ القرار على أسس سليمة.
- وكذلك تكمن أهميتها فيما يلي:

- ✓ تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد الإداري والتي تواجهها البنوك
- ✓ رفع مستوى الأداء المالي للبنوك ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي وتنمية الدولة
- ✓ جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية و الدولية
- ✓ الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية ، مما يزيد اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرارات
- ✓ حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا صغار أو كبار وسواء كانوا أقلية أم أغلبية وتعظيم عائداتهم مع مراعاة مصالح المجتمع

- ✓ ضمان وجود هياكل إدارية مخصصة لمحاسبة البنوك أمام مساهمها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة عن المحاسبين والمراجعين للوصول الى القوائم مالية محاسبي صحيحة .
 - ✓ تعظيم قيمة أسهم البنك وتدعيم التنافسية في الأسواق المالية العالمية
 - ✓ تجنب انزلاق البنوك في المشاكل المالية و المحاسبية، بالتالي لتدعيم استقرار نشاط البنوك
 - ✓ الحصول على مجلس إداري قوي يستطيع اختيار المديرين المؤهلين القادرين على تحقيق وتنفيذ الأنشطة متعلقة بالبنك في إطار القوانين واللوائح الحاكمة بطريقة أخلاقية .
- وتزداد أهمية الحوكمة في البنوك ، حيث تستفيد هذه الأخيرة من عدة مزايا نظرا لتطبيقها لمبادئ الحوكمة يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي :

شكل رقم 7 مدى استفادة البنك من تطبيق الحوكمة



من خلال الشكل نلاحظ أن تطبيق الحوكمة في البنك بجودة يؤدي الى :

1-الفعالية المالية والتشغيلية المثلى: التي تنتج عن طريق تطبيق المبادئ الأساسية لحوكمة في النظام المصرفي ، فالممارسات التي تتم بشفافية في ظل تحديد واضح للمسؤولية والمسائلة من شأنها الوصول بالبنك الى التحقيق أهدافه حيث تعتبر الأساس لبناء الثقة مع المساهمين والأطراف الأخرى.

2-تحسين عملية دخول رأس المال الخارجي: ففي ظل المخاطر التي يسعى المستثمرون عند إقدامهم على الاستثمار اختيار الوجهة التي تتيح لهم معلومات أكبر عن المخاطر التي ستواجه

استثماراتهم ، كما أن وجهة استثماراتهم ستتأثر بالجهة التي تتبع الشفافية والإفصاح أكبر في أعمالها.

3-تحسين تقييم البنوك: من خلال تطبيق المبادئ الأساسية للحوكمة ، وهو ما يوفر ميزة تنافسية لجلب الاستثمارات واقتحام الأسواق الخارجية ، وعليه تعبر جودة الحكومة عن صور البنك وذلك لمنع حالات الفساد الإداري والمالي .

4-زيادة قيمة المساهمين والرفع من التنافسية: من خلال القضاء على الفساد الذي يؤدي الى تجفيف موارد البنك ومحو قدرته التنافسية ، كما أنها تضمن حقوق الأقلية ضمن كمبادئها وتضمن لهم المعادلة المتكافئة .

5-بناء وتحسي سمعة البنك: عن طريق الإفصاح عن العلاقات الداخلية في البنك وتحديد المسؤوليات وهو ما يعطي صورة واضحة عن عمل البنك.

أهداف الحوكمة في البنوك

يساعد تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك على تحقيق جملة من الأهداف نذكر أهمها ما يلي:

- ✓ تحسين الكفاءة الاقتصادية للبنوك وضمان تطبيق مبدأ الفصل بين الملكي والإدارة
- ✓ تحديد الهيكل اللازم ومختلف الوسائل والطرق المتبعة لتحقيق أهداف البنك
- ✓ توزيع مسؤولية الرقابة لكل من مجلس الإدارة والمساهمين الذين تمثلهم الجمعية العامة للبنك وذلك من اجل ضمان المتابعة الجيدة لكافة التعديلات التي تطرأ على القوانين المسيرة لشؤون البنك .
- ✓ الفصل والتمييز بين المهام ومسؤوليات كل من المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة
- ✓ تقييم الأداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة
- ✓ توفير لكل من المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين الإمكانية للمشاركة في الرقابة على أداء البنوك .

وكذلك يتضمن نظام الحوكمة مجموعة من علاقات بين الإدارة والمؤسسات التنفيذية ومجلس الإدارة والملاك وكافة الأطراف التعامل، كما توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع الأهداف وتقرير الوسائل لبلوغ تلك الأهداف كالتالي :

✓ تدعيم عنصر الشفافية في كافة المعاملات وعمليات المؤسسة ،إجراء المحاسبة والتدقيق المالي على النحو الذي يمكن من الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

✓ تحسين وتطوير إدارة المؤسسة المصرفية ، ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تبني استراتيجية سليمة وضمان اتخاذ قرارات الدمج والسيطرة بناء على أسس سليمة بما يؤدي الى رفع كفاءة الأداء.

✓ تجنب حدوث الأزمات المالية نظرا لتأثيرها على الاقتصاد الوطني

✓ تقوية ثقة الجمهور في نجاح عملية الخصخصة، تحقيق الدول أفضل عائد على استثماراتها مما يتيح فرص العمل وتحسين معدلات النمو الاقتصادي بالدولة

✓ ضمان التعامل بطريقة عادلة للمساهمين والعاملين والدائنين والأطراف الأخرى ذات المصلحة

✓ الرقابة والمتابعة على الأداء التشغيلي والاستراتيجي للبنك

✓ تحسين فعالية وكفاءة المؤسسات المصرفية وضمان استمرارية نموها في محيط الأعمال

✓ إيجاد الهيكل المناسب التي تتحدد من خلاله أهداف المؤسسة ووسائل تحقيق تلك الأهداف وتحسين الأداء الكلي والجزئي

✓ المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء المؤسسات

✓ التوضيح وعدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضاء

✓ تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة بقراراتهم

✓ تحسين خاصية ومصداقية البيانات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود.

الفاعلين الأساسيين في نظام الحوكمة المصرفية:

تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعتين فاعلتين في تطبيق الحوكمة في البنوك تتمثل في:

1. الفاعلين الداخليين:

-المساهمون (لحماية الاسهم): حيث يلعب المساهمون دورا فعالا في مراقبة أداء البنوك كونهم يوفرون رأس مال الضروري ويملكون سلطة قوية فلهم صلاحية التعيين و الفصل مجلس الإدارة كما أنه لا يمكن.

-أصحاب المصالح: الأطراف الذين لهم علاقة مع البنك (مساهمون، مودعون، عملاء، عمال..)

-مجلس الإدارة: يسعى مجلس الإدارة الى وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا وضع سياسات التشغيل تحمل المسؤوليات والتأكد من سلامة موقف البنك ويوجد في مجلس الإدارة لجان مساعدة:

- اللجنة التنفيذية: مهمتها تتمثل في التعامل مع المواضيع ذات الأثر الفعال في استراتيجية البنك.

- لجنة التدقيق والمراجعة: مهمتها اعداد التقارير المالية وعملية المراجعة الداخلية والتأكد من الالتزام بتطبيق قوانين واللوائح.

2. الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الخارجيين:

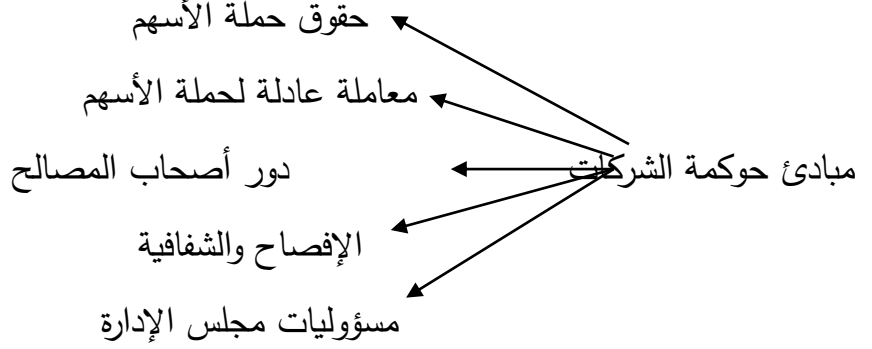
-الاطار القانوني والتنظيمي والرقابي: يعد الإطار القانوني عنصر مهم وحيوي داخل البنك بالإضافة الى الدور الرقابي للبنك المركزي والذي يخول الاطار العام له السيطرة المصلحة على العمل على تشجيع اتباع السلوك الصحيح.

-الجمهور: لهم دور فعال في تطبيق الحوكمة البنكية ويمكن تقسيمهم الى:

المودعون: دورهم الأساسي يتمثل في الرقابة على أداء البنك وقدرتهم على سحب مدخراتهم في حالة ما اذا رأوا أن البنك أصبح يجازف بأموالهم.

وسائل الإعلام: تساعد على نشر المعلومات.

الشكل رقم 8 مبادئ حوكمة البنوك



- 1- **حقوق المساهمين:** ينص هذا المبدأ على ضرورة أن يوفر إطار الحوكمة الحماية للمساهمين وأن يسهل عليهم ممارسة حقوقهم.
- 2- **المعاملة العادلة (المتساوية) لحملة الأسهم:** ينص هذا المبدأ على ضرورة أن يضمن إطار الحوكمة معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمين الأقلية والمساهمين الأجانب وينبغي أن تتاح الفرص لكافة المساهمين للحصول على تعويض في حال انتهاك حقوقهم.
- 3- **الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح:** ينص هذا المبدأ على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح (العمال، الموظفين، الموردين، المستثمرين، المقرضين، الحكومات، وغيرهم) والتي يحددها القانون أو تنشأ نتيجة اتفاقيات متبادلة وأن يعمل على تشجيع التعاون الفعال بين البنوك و أصحاب المصالح من أجل انجاح البنك وخلق الثروة وفرص عمل جديدة وضمان استمرار قوة المركز المالي وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.
- 4- **الإفصاح والشفافية:** ينص هذا المبدأ على ضرورة القيام في الوقت المناسب بالإفصاح والشفافية عن كافة الموضوعات العامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك الوضع المالي، الأداء، الرقابة، حقوق الملكية، والحوكمة المصرفية.

5- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** تتعلق المسؤوليات بالتوجيه والإرشاد الاستراتيجي للبنك

والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة البنك مع محاسبة مجلس الإدارة على

مسؤولية أمام البنك والمساهمين

وتعترف منظمة OCDE أنه لا توجه وصفة واحدة تناسب الجميع وذلك أنه لا يوجد نموذج وحيد

لحوكمة المصارف وينطبق على جميع البلدان.

تعزيز الحوكمة في المصارف: الإدارة الرشيدة للمصارف من خلال:

- تعزيز إدارة المخاطر.
- الإفصاح والشفافية.
- هيكلية المصرف.
- مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- **ركائز الحوكمة في البنوك**
- تركز الحوكمة على ثلاثة ركائز أساسية تتمثل في:
 - **1- السلوك الأخلاقي:** أي ضمان الالتزام بالسلوك الإيجابي وذلك الالتزام بالأخلاقيات الطبية وقواعد السلوك المهني الرشيد بما يحقق التوازن في تحقيق المصالح والنافع لكافة الأطراف أصحاب العلاقات بالإدارة، وبما يحقق كذلك مبدأ المصادقية والشفافية عند عرض المعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية والتقارير المالية للإدارة.
 - **2- تفعيل أدوات أصحاب المصلحة:** يمثل تفعيل دور أصحاب المصلحة من أهم الأهداف التي تسعى برامج الحوكمة لتحقيقها، ويتحقق هذا الدور بما تقوم به الهيئات الإشرافية العامة (هيئة سوق المال، وزارة الاقتصاد وسوق الأوراق المالية، البنك المركزي)، والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة (المساهمون، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين)، والأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة (الموردون، المودعون، المقرضون، العملاء).

- **3-إدارة المخاطر:** تتحقق إدارة المخاطر من خلال وضع نظام فعال لإدارة المخاطر ،الإفصاح عنها وتوصيل المعلومات والتقارير المتعلقة بالمخاطر وتمليكها الى المستخدمين وأصحاب المصلحة، وهذا بدوره يحقق نوع م الشفافية ومعالجة القضايا التي تفسد ود العلاقة مع أصحاب المصلحة .

تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
- عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق+.
- انخفاض حدوث أزمات مصرفية بحيث تعزيز رأس المال و الاحتياطات السائلة جنبا الى جنب مع التركيز على تعزيز معايير ادارة المخاطر يؤدي الى خفض خطر فشل البنوك وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.
- ان مقررات بازل 3 ستجعل السيطرة على البنوك العالمية أقوى من قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة.
- ان معايير لجنة بازل 3 ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلا في رأس مال البنوك وبالتالي تحميل ادارتها تكاليف أكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور.
- ان تطبيق بازل 3 سيجعل من اقتصاديات الدول النامية تعاني وتضع البنوك في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها.
- ستحد معايير بازل 3 من قدرة البنوك على تمويل المشاريع التنموية وهذا بعد فرضها لقيود على السيولة النقدية والتي ستؤدي الى نوع من التشدد الائتماني بالإضافة الى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية.

مدى استفادة البنوك من تطبيق الحوكمة:

تزداد أهمية الحوكمة في البنوك حيث تستفيد هذه الأخيرة من عدة مزايا نظرا لتطبيقها مبادئ الحوكمة يمكن توضيحها كما يلي:

- الفعالية المالية والتشغيلية المثلى: حيث الممارسات التي تتم بشفافية في ظل تحديد واضح للمسؤولية والمسائلة من شأنها الوصول بالبنك الى تحقيق أهدافه.
- تحسين دخول رأس المال الخارجي: في ظل زيادة المخاطر يسعى المستثمرون عند اقدامهم على الاستثمار اختيار الوجهة التي تتيح لهم معلومات أكبر في المخاطر التي ستواجه استثماراتهم تتأثر بالجهة التي تتيح لهم شفافية وافصاح أكبر في أعمالها.
- تحسين تقييم البنك: من خلال تطبيق المبادئ الأساسية للحوكمة والتي توفر ميزة تنافسية لجلب الاستثمار واقتحام الأسواق الخارجية، وعليه تعبر جودة الحوكمة عن صورة البنك وذلك لمنعها حالات الفساد المالي والإداري.
- زيادة قيمة المساهمين والرفع من التنافسية: ويكون من خلال القضاء على الفساد الذي يؤدي الى تحقيق موارد البنك ومحو قدرته التنافسية كما أنها تضمن حقوق الأقلية ضمن مبادئها وتضمن لهم المعاملة المتكافئة.
- بناء وتجنب سمعة البنك: عن طريق الإفصاح عن العلاقات الداخلية في البنك وتحديد المسؤوليات وهو ما يعطي صورة واضحة عن عمل البنك.

أبعاد تنمية الحوكمة: لتنفيذ الحوكمة في البنوك لابد من توافر بعدين اساسيين أحدهما داخلي والآخر خارجي:

- البعد الخارجي: ويتمثل في القواعد الاحترازية التي تمثل جملة التدابير التي تسمح بالتخفيف أو التحكم في حجم المخاطر الناجمة عن مختلف العمليات البنكية وتهدف هذه القواعد الى تحقيق : التنسيق بين شروط المنافسة البنكية، تقوية السلامة البنكية، وتقوية نشاط البنوك (العمليات، النظم، المحاسبة).

البعد الداخلي: (طريقة إدارة البنوك) يتمثل البعد الداخلي للحوكمة المصرفية في أساليب الإدارية التي تدار بها هذه الأخيرة ويمثل مجلس الإدارة الآلية الداخلية، حيث يلعب دورا محوريا في رقابة

الإدارة حيث لم يعد مجلس الإدارة بعد يساهم في خلق القيمة فقط بل هو جهاز سلطة وسيطرة،
والبحث عن الفرص وخلق معايير اجتماعية...

المحاضرة الثامنة: التكنولوجيا المالية و الشمول المالي

أصبح الاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا المالية والشمول المالي السمة الرئيسية للاقتصاد المتقدم في تقديم خدمات مالية متعددة وإدارة الأنشطة المالية والمصرفية ، لأن الثورة التكنولوجية فرضت هذا الاتجاه الحديث. الذي سمح بتحسين الخدمات. يحل تطبيق التمويل الشامل والجيد والتكنولوجيا المالية محل العوامل البشرية في المؤسسات المالية والأنظمة المالية العامة من إدارة المخاطر المالية إلى تقديم الخدمات المالية والتفاعل للعملاء وتحليل معلومات السوق والتنبؤات والاحتياجات الأخرى بناءً على اختلاف الاحتياجات المالية.

يتم ذلك من خلال اعتماد تقنيات fintech في أنظمتها المصرفية والمالية ، والتي يتم توفيرها من خلال التمويل الشامل والتكنولوجيا المالية ولكن إلى أي مدى تستخدم هذه البلدان التكنولوجيا المالية والتمويل الشامل وعواقب اعتمادها .

1. التكنولوجيا المالية: عرف مصطلح التكنولوجيا المالية انتشارا كبيرا في السنوات الأخيرة، فهو يهدف عامة إلى جذب العملاء اعتمادا على المنتجات والخدمات تتميز بسهولة الاستخدام وأكثر فعالية وشفافية وأتمت مقارنةً بتلك المتاحة حاليًا.

وحسب مجلس الاستقرار المالي يعرف التكنولوجيا المالية "Tech-Fin" على أنها ابتكارات مالية باستعمال التكنولوجيا التي يمكن من خلالها استحداث عدة نماذج في العمل أو التطبيقات أو العمليات أو المنتجات الجديدة التي لها تأثير ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم عدة خدمات مالية .

وحسب تقرير التكنولوجيا المالية عرفها على أنها هي تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية تتميز هذه التكنولوجيا بالسرعة وأقل تكلفة ويمكن لعدد هائل من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة صغيرة حديثة العهد تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة وذلك من خلال عروض ذات قيمة.

وبالتالي فإن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، وبالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين).

تطور التكنولوجيا المالية: التكنولوجيا المالية ليست ظاهرة جديدة و حديثة إنما هي ظاهرة كانت و تطورت عبر الزمن ، فالتكنولوجيا المالية تعمل على توفير كل أنواع الخدمات المالية التقليدية و لكن بأسلوب جديد أكثر سرعة و تطور، و يمكن اختصار مراحل التكنولوجيا المالية في المراحل الثلاث التالية :

1- المرحلة الأولى (1866-1967) : شهدت هذه المرحلة وضع أول كابل عابر للمحيط الأطلسي كما اخترع جهاز الصراف الآلي ، فاجتمعت التكنولوجيا و المالية من اجل تفجير الفترة الأولى للعمولة المالية

2- المرحلة الثانية (1967-2008) : في هذه المرحلة بقيت التكنولوجيا المالية مسيطر عليها داخل قطاع الخدمات المالية التقليدية ، والتي استخدمت التكنولوجيا المالية من اجل توفير الخدمات و المنتجات المالية ، كما شهدت هذه الفترة بداية تقديم المدفوعات الإلكترونية ، أجهزة الصراف الآلي ، أنظمة المقاصة و الخدمات المصرفية عبر الأنترنت .

3- المرحلة الثالثة (2008 إلى يومنا هذا): و قد كانت منذ الأزمة المالية العالمية حيث ظهرت شركات ناشئة جديدة و التي بدأت بتقديم خدمات و منتجات مالية بصفة مباشرة إلى الشركات و عامة الناس .

خصائص التكنولوجيا المالية: يمكن تحديد اهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي :

- 1- السرعة في إنجاز المعاملات و تقديم الخدمات مقارنة بالبنوك التقليدية التي تستغرق عدة أيام.
- 2- يتم تصميم منتجات سهلة و باقل تكلفة من طرف شركات التكنولوجيا على حسب طلبات المستخدمين.

3- بفضل سياسة البيانات و الهواتف المحمولة أصبح لدى أصحاب الأعمال التجارية استغلال افضل الفرص و اتخاذ احسن القرارات.

4- لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا المالية على أداء الخدمة المالية والمصرفية بل يتعدى إلى الأساليب الإدارية.

5- لا تستهدف الشركات الناشئة طبقات معينة (ذات الأصول أو الدخل الكبير) و إنما تستهدف كل الطبقات أو الفئات من اجل الوصول لكل المستخدمين.

اهداف التكنولوجيا المالية:

1 -التحول نحو قطاع مالي أساسه التكنولوجيا المالية:

2 -خلق بيئة واعدة لتطوير واختبار منتجات التكنولوجيا المالية:

3 -تشجيع العصرية والتطوير في التكنولوجيا المالية:

4 -وضع مركز رائد للتكنولوجيا المالية

5 -حماية سرية وخصوصية البيانات والمعلومات الخاصة بتجار التكنولوجيا المالية الرقمية.

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي:

شكّل مجال التكنولوجيا المالية Fintech خلال السنوات الأخيرة الماضية ثورةً في مجال الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث أصبح يلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبعده طرق متقدمة تنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة. ولقد نجحت المؤسسات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية حيث تتضمن الكثير من الخدمات منها المدفوعات والعملات الالكترونية وتحويل الأموال وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين، كما نجحت في خلق الطلب على تلك المنتجات، الأمر الذي أصبح يلقي بظلاله على مستقبل

الخدمات المالية التقليدية في نمو متزايد لتلك المؤسسات الناشئة وكذلك سرعة التطورات والحلول التكنولوجية في تقديم العديد من الخدمات المالية الالكترونية.

2. الشمول المالي:

الشمول المالي يعني توفير تمويل ميسور التكلفة خدمات مثل الوصول إلى تسهيلات المدفوعات والتحويلات والمدخرات والقروض وخدمات التأمين من قبل الأنظمة المالية الرسمية لأولئك الذين يميلون إلى الاستبعاد وبالتالي فإنه من الصعب تحديد وقياس المفهوم، والذي ينطوي عموماً حول النقاط الآتية:

- يجب أن يكون لدى الناس من جميع طبقات إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية؛
- يجب ألا تكون هناك حواجز تحول دون الحصول على الائتمان الرسمي؛
- يجب تقديم مبلغ كاف من الائتمان في الوقت المناسب؛
- يجب استهداف الأشخاص الضعفاء وذوي الدخل المنخفض؛
- يجب أن تكون الخدمات المالية رخيصة ومعقولة التكلفة

: أهداف الشمول المالي:

تبين التقارير الصادرة عن البنك الدولي عام 2016 أن حوالي 2,5 مليار نسمة لا يحصلون على خدمات مالية رسمية و 75% من الفقراء لا يتعاملون مع البنوك لارتفاع التكاليف و بعد المسافات ، كما ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى كافة شرائح المجتمع و خاصة المهمشة و ذات الدخل المحدود ، وقد حددت أهداف الشمول المالي فيما يلي :

- 1) تعزيز وصول جميع الخدمات و المنتجات المالية لكافة الأسر، و التعريف بأهميتها و كيفية الحصول عليها للاستفادة منها و تكون بتكلفة معقولة ، نذكر منها : خدمات الادخار ، خدمات الدفع و التحويل و خدمات التأمين.

(2) تمكين الشركات المتوسطة و الصغيرة من الاستثمار و التوسع و ضمان استمرارية تقدم الخدمات للقدرة على تحمل العملاء للتكاليف.

(3) تركيز الشمول المالي على الفقراء و ذوي الدخل المحدود و أصحاب المشروعات الصغيرة و ضمان حصولهم على كافة المنتجات و الخدمات من اجل خفض معدلات الفقر و تحقيق الرفاه و النمو الاقتصادي.

(4) تحسين الظروف المعيشية للمواطنين و خاصة الفقراء عن طريق تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل.

تحقيق الاستقرار المادي: هناك علاقة مباشرة بين الشمول المالي و تحقيق الاستقرار المالي في البلد ، حيث يصعب استقرار النظام المالي دون الشمول المالي ، فلا يمكن تصور وجود استقرار عندما تكون هناك فئة كبيرة اقتصادية و اجتماعية مستبعدة ماليا.

أهم فوائد الشمول المالي وتأثيره :

1. الشمول المالي مفيد للمواطن ، فتنفيذ الشمول المالي ، معناه أن جميع فئات المجتمع سيتوفر لديهم الفرصة المناسبة لإمكانية إدارة أموالهم ومذخراتهم بشكل صحيح وأكثر أمانا ؛ وذلك لكي تضمن الدولة عدم ذهاب العديد من الأشخاص إلى الطرق الغير الرسمية ، والتي لا تتمتع بأي عملية رقابة وإشراف.
2. يضمن الشمول المالي عدم حدوث حالات نصب للمواطن أو فرض رسوما كبيرة عليهم ، وهذا لأنه يستخدم أمواله من خلال الوسائل المشروعة مثل مكاتب البريد ، وغيرها من الجمعيات التابعة للدولة .
3. يعتبر لشمول المالي هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي للدول في هذا العصر ، لان من خلاله تسود حالة من الاستقرار المالي ، فحالة الدولة الاقتصادية لن تتطور ، في حالة وجود العديد من الأفراد والشركات المستبعيين ماليا من القطاع المالي الرسمي.

4. يعد الشمول المالي من أهم الضمانات التي تجعل المؤسسات المالية بتحديث منتجاتها ، وزيادة عملية التنافس بينهم لتقديم المنتجات المالية بتكاليف منخفضة وسهولة حصول المستهلكين علي تلك الخدمات ومراعاة مصلحتهم .
5. اهتمام الشمول المالي بشريحة كبيرة في المجتمع ، وبالأخص الشرائح المهمشة أو الشرائح التي تعثر علي منتجات مالية تناسب احتياجاتها ، مثل محدودي الدخل والفقراء ، والمرأة بشكل خاص ، وغيرها من أصحاب المشاريع الصغيرة والشباب وغيرهم .
6. للشمول المالي دورا هاما لمواجهة التحديات المجتمعية مثل مشكلة الفقر والبطالة وغيرها من المشاكل، ويعتبر الشمول المالي من أهم حلقات زيادة فرص العمل والتقليل من تأثيرات التقلبات المالية والاقتصادية داخل الدولة .
7. فائدة الشمول المالي بالنسبة للدول العربية انه من أهم داعمي المجهودات المبذولة في عملية تطوير البنية التحتية ، ويعمل علي زيادة نسب الاستثمار ، وتنفيذ مفهوم الاستدامة المالية لمواجهة مشكله البطالة، ويرجع ذلك أن تقوية نظام الشمول المالي يأتي بالإيجاب علي الشباب،
- كما يعمق الشمول المالي من عملية القطاع المالي والقطاع المصرفي وتقوية استقراره وسلامته وتعزيز دوره في عملية التطور الاقتصادي الشامل.

الخلاصة:

في ختام هذه المطبوعة "محاضرات في الاقتصاد البنكي المعمق" الموجهة إلى طلبة السنة أولى ماستر تخصص اقتصاد مقدي و بنكي علوم اقتصادية و بقية الطلبة و الباحثين في مجال البنوك و الخدمات المصرفية و ادارة المخاطر في بعض التخصصات من خلال تقديم جملة من الدروس في التخصص المطلوب وفقا للبرنامج المقترح و التي تم التفصيل في البعض منها و تقديم الأساسيات في البعض الآخر باعتبار انه سيساعد تدريسها مستقبلا في بعض المقاييس.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- إياد عبد الفتاح النصور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، الطبعة الأولى، دار صفاء لمنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- حماد طارق عبد العال ، التطورات العالمية وانعكاسها على أعمال البنوك الدار الجامعية للنشر مصر 2003
- حمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، الإسكندرية، مصر، 2002.
- حمود محمود السجاعي، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2008.
- رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية ، القاهرة، 1999
- رعد حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، دار التواصل العربي، عمان، 2007
- سمير الخطيب قياس و ادارة المخاطر بالبنوك منشاة المعارف مصر 2005
- صلاح حسين، البنوك ومخاطر الأسواق المالية، دار الكتاب الحديث ،القاهرة ،مصر، 2011
- عادل عبد الفضيل عيد الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلامية. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي 2011.
- عادل عبد الفضيل عيد، "الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011.
- عبد المطلب عبد الحميد العولمة و اقتصاديات البنوك الدار الجامعية مصر 2001

عطا الله ورائد خليل ،الحوكمة المؤسسية-مدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة،مكتبة الحرية، القاهرة ،مصر،2008.

علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عبير شعبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014.

غالم عبد الله العولمة المالية و الأنظمة المصرفية. الأردن: دار أسامة للنشر 2014

غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2014.

كمال أمين الوصال، محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004،

لطرش الطاهر "تقنيات البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون 2003.

محمد عطية خميس، النظرية و البحث التربوي في تكنولوجيا التعليم الطبعة الاولى، السحاب للطباعة و النشر و التوزيع.2013

محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والتنفيذيين ، الدار الجامعة ،الإسكندرية،مصر،2008.

محمود محمود السجاعي، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،2008.

مصطفى سليمان ،حسام داوود مبادئ الاقتصاد الكلي دار الميسرة الاردن 2000

منير الجنيهي، ممدوح الجنيهي، البنوك الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005،
-هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003.

المجلات العلمية:

سالم محمد عبود ، حوكمة المصارف وآليات تطبيقها -دراسة حالة في المصارف الأهلية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية ،جامعة بغداد، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس ، 2014 ، ص345

محمد خزام، "العلاقة بين المصارف المركزية والبنوك الإسلامية"، حولية البركة، مجلة علمية متخصصة بفقہ المعاملات والعمل المصرفي، العدد الثالث رمضان / 1422هـ نوفمبر تشرين الثاني/2001.

بريش عبد القادر، قواعد مبادئ الحوكمة في المنظومة الفرنسية مع الإشارة الى حالة الجزائر ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر ، العدد 01، ص07

حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي - حالة شمال افريقيا مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة شلف ،العدد السابع ،2009،ص80.
الرحيم، و.ع. & ،.اوقاسم ا. .التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حادثة الظاهرة و سرعة الاستيعاب .
مجلة دراسة اقتصادية ، العدد38 2019 30.

3- ايمن ب & ،.وفاء ،ج. مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي -تجربة كينيا
نموذجاً .مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية 2020 ،المجلد الاول ، العدد .08 , 06

بوشي ،ج .س .التحول الرقمي بين الضرورة و المخاطر .مجلة العلوم القانونية و السياسية 2009،
المجلد (10 العدد .pp , 02ص.ص 947-948.

حرفوش ،س التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي .مجلة أفاق علمية 2018، المجلد 11
العدد 09كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجلفة 20 ,

الملتقيات:

رحيم حسين، هواري معراج، "الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية"، مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية- واقع وتحديات - جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر، يومي 14/15 ديسمبر 2004، ص:317.

حسن شحادة الحسين العمليات المصرفية الالكترونية الجديد في اعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية مداخله مقدمة الى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق .جامعة بيروت العربية.2002
ص206

نعمون وهاب، "النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية وإستراتيجية البنوك"، مداخله مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات - جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر، يومي 15/14 ديسمبر 2004، ص: 273.

المراجع باللغة الاجنبية:

Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, Bank for International Settlements, December 2010,p64.

Financial Stability Review,November2015, p2, consulté sur le 20/01/2019,surle :site<https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/sfainancialstabilityreview201511.en.pdf?7d105859ecdf9af69e14b8bc375e40cf>

Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Bâle 3 : dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires**, document révisé, Banque Des Règlements Internationaux, Bâle, Suisse, juin 2011 . P 76